الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجاريـــة

التخصص: مالية وتجارة دولية

دور الضمانات البنكية الدولية في إدارة مخاطر التجارة الدولية

دراسة حالة: بنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي -BEA-

من إعـــــداد الطلبة:

نصـــر الديـن جغـل

صلاح الديـــن مقدود

يوسف بـن عمـــــر

تحـت إشـــــراف:

د. رضـا زهـــواني

اللجنة المناقشة

د. العيد تجاني	أستاذ محاضر – ب – بجامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
د. رضا زهواني	أستاذ محاضر – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفـا ومقررا
د. عبد الكامل بالحبيب	أستاذ مساعد– أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2019/2018

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجاريـــة

التخصص: مالية وتجارة دولية

دور الضمانات البنكية الدولية في إدارة مخاطر التجارة الدولية

دراسة حالة: بنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي -BEA-

من إعـــــداد الطلبة:

نصـــر الديـن جغـل

صلاح الديـــن مقدود

يوسف بـن عمـــــر

تحـت إشـــــراف:

د. رضـا زهـــواني

اللجنة المناقشة

د. العيد تجاني	أستاذ محاضر – ب – بجامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
د. رضا زهواني	أستاذ محاضر – أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفـا ومقررا
د. عبد الكامل بالحبيب	أستاذ مساعد– أ – بجامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2019/2018

www.manaraa.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرَّحْمَنُ ۞ عَلَّمَ

القُرْآنَ ۞ خَلَقَ الإِنْسَانَ

۞ عَلَّمَهُ البَيَانَ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكـــر وعرفـــان

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذه المذكرة وما توفيقنا إلا بالله

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" النمل 19.

والصلاة والسلام على أبر الخلق محمد عليه الصلاة والسلام القائل "من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له".

ليس ثم تعبير أقوى تأثيرا من كلمة الشكر نقولها اعترافا بالجميل، حيث نتوجه بخالص الشكر والتقدير

إلى الأستاذ الدكتور **رضـا زهـواني** على توجيهه ونصائحه القيمة التي أفادتنا في إثراء معارفنا العلمية، بارك الله فيه وجعلها في ميزان حسناته، كما لا ننسى أيضا أن نشكر الدكتور **عقبة خضير** على مساعدته لنا في هذه الدراسة، وكما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبول مناقشة المذكرة وتقيمها.

كما لا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى كل من ساهم بالتشجيع أو السؤال أو المساعدة قبل وأثناء إعداد العمل.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين،

أهدي ثمرة هذا البحث المتواضع إلى من كانا وسيظلا رمز سعادتي وأفضل شعاري روح الوالدين الطاهرتين.

إلى إخواني وأخواتي كل واحد بإسمه الذين أكن لهم كامل التقدير.

إلى رفيقة الدرب أم أولادي

وإلى أبنائي كل باسمه

إلى كل العائلة وكافة الأهل والأقارب صغيرا وكبيرا.

إلى كل طلبة دفعة 2019/2018 بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى كل من يستحقون الشكر والتقدير

أساتذتنا الكرام.

إلى كل من يبحث عن المعرفة العلمية والمصادقة التي تعود بالنفع على البشرية كافة

إلى كل هؤلاء أهدي حصيلة سنوات مسيرة العلم والعمل

والحمد لله حمدا يوافي نعمه ويدفع نقمه ويكافي مزيد.

نصر الدين جغل

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين،

أهدي ثمرة هذا البحث المتواضع إلى من كانا وسيظلا رمز سعادتي وأفضل شعاري روح الوالدين الطاهرتين.

إلى إخواني وأخواتي كل واحد بإسمه الذين أكن لهم كامل التقدير.

إلى رفيقة الدرب أم أولادي

وإلى أبنائي وبناتي كل باسمه

إلى كل العائلة وكافة الأهل والأقارب صغيرا وكبيرا.

إلى كل طلبة دفعة 2019/2018 بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى كل من يستحقون الشكر والتقدير

أساتذتنا الكرام.

إلى كل من يبحث عن المعرفة العلمية والمصادقة التي تعود بالنفع على البشرية كافة

إلى كل هؤلاء أهدي حصيلة سنوات مسيرة العلم والعمل

والحمد لله حمدا يوافي نعمه ويدفع نقمه ويكافي مزيد.

يوسف بن عمر

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إهـــــداء

قال الله تعالى: "**وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا**" سورة الإسراء الآية 23.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

من رعتني بعينيها وكستني بحلها وعطفها إلى أحب الناس إلى قلبي حفظها الله وأبقاها لي تاجا فوق رأسي إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجوا من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدى بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

والدي العزيز

وإلى الذين قاسموني صباي وكبري إخوتي ميدة و هيثم و العربي و هشام و فاطمة

وإلى جميع الأهل والأقارب

إلى جميع الأصدقاء والأحباب في كل مكان والأصدقاء الذين رافقوني في مشواري الدراسي

أيمن زكور و طارق السايح

إلى من شاركت معهما البحث صديقاي الغاليين نصر الدين جغل و يوسف بن عمر

صـــلاح الـــدين مقـــدود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملـخـــــص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخـص:

دور الضمانات البنكية الدولية في إدارة مخاطر التجارة الدولية

دراسة حالة: بنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي –BEA–

إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة توضيح الضمانات البنكية ودور البنوك في تسييرها وحماية المستورد من جميع المخاطر التي قد يتعرض لها في العمليات التجارية مع الخارج وضمان جميع حقوقه.

الكلمات المفتاحية: الضمانات البنكية، إدارة المخاطر، بنك، التجارة الخارجية.

Résumé :

Le Rôle De La Garantie Bancaire Dans La Gestion Des Risques De Commerce International

Etude De Cas : La Banque Extérieure D'Algérie Bea Agence El Oued

L'objectif de cette étude est d'essayer de clarifier la gestion de la banque dès les garantie et la protection tous le risques de l'importateur des opérations commerciaux internationaux peuvent engendre des risque pour garantir leur droit.

Mots-clés: les garanties bancaires, gestion les risques, la banque, commerce international.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفـــــهارس:

❖ فهـرس المحتويات

❖ فهـرس الجـــدوال

❖ فهـرس الأشكـــال

❖ فهـرس الملاحـــق

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهـــرس المحتـويات:

العنـــــوان	الصفحة
البسملة والآيـــــة القـرآنيـــة	
الإهـــداء	
شكـــر وعرفـان	
الملخـــص	–
فهـرس المحتويات	I
فهـرس الجـــداول	III
فهـرس الأشكـــال	IV
فهـرس الملاحـــق	V
مقدمـــة عامـــــة	أ – د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للضمانات البنكية الدولية	
تمهيـد:	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للضمانات البنكية الدولية	2
المطلب الأول: أساسيات حول الضمانات البنكية الدولية	2
الفرع الأول: مفهوم الضمانات البنكية الدولية	2
الفرع الثاني: خصائص وميزات الضمانات البنكية الدولية	6
الفرع الثالث: مجال استخدام الضمانات البنكية	8
الفرع الرابع: شروط الضمانات البنكية الدولية	11
المطلب الثاني: أنواع الضمانات البنكية الدولية والمخاطر التي تغطيها	12
الفرع الأول: أنواع الضمانات البنكية الدولية	12
الفرع الثاني: المخاطر البنكية التي تغطيها الضمانات البنكية الدولية	20
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للضمانات البنكية الدولية	26
المطلب الأول: الدراسات السابقة	26

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية	26
الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	30
المطلب الثاني: تحليل الدراسات السابقة	**32**
خلاصـــة	**34**
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي 094	
تمهيـــــــد:	**36**
المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة	**36**
المطلب الأول: الطرق المستخدمة	**36**
الفرع الأول: مجتمع الدراسة	36
الفرع الثاني: مجال ومتغيرات الدراسة	43
الفرع الثالث: المنهج المستخدم	43
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	**44**
الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في الجانب النظري	44
الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الجانب التطبيقي	44
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها	**45**
المطلب الأول: عرض النتائج	**45**
الفرع الأول: مراحل سير الضمانات البنكية الدولية في البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي	45
الفرع الثاني: أمثلة تطبيقية حول الضمانات البنكية الدولية بوكالة البنك الخارجي الجزائري رقم 094	48
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	**54**
خلاصـــة	**57**
الخاتمـــــة	**58**
قائمة المصادر والمراجـع	**62**
المـــلاحـــق	**66**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهـــرس الجـــداول:

الرقم	عنـــوان الجـــــدول	الصفحة
1	الفرق بين الضمانات والكفالات البنكية	5
2	أهم أنواع الضمانات البنكية الدولية	19
3	الضمانات الممنوحة من طرف وكالة الوادي BEA 094 خلال فترة 2015-2018	55

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهـــرس الأشكـــال:

الرقم	عنــوان الشكــل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	39
2	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي 094	41
3	مراحل سير ضمان حسن التنفيذ	50
4	مراحل ضمان استرجاع التسبيق	53

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهـرس المـلاحـــق:

الرقم	عنــوان الملحق	الصفحة
1	الضمان التعهدي	67
2	ضمان حسن التنفيذ	68
3	ضمان استرجاع التسبيق	69
4	كفالة جمركية	70

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة عامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيـد:

يشهد العالم اليوم الكثير من الأحداث والتغيرات المتسارعة والمتلاحقة على الساحة الاقتصادية العالمية، والإقليمية، والمحلية ذات التأثير العميق على شكل النظام الدولي والعلاقات الدولية، المتابع للتطورات الاقتصادية لابد له أن يلاحظ مدى التغير الذي تشهده الساحة الاقتصادية من تحول جوهري، دون أن ننسى دور التجارة الخارجية، فهذه الأخير التغيرات التي يشهدها العالم في الجانب الاقتصادي، تفرض على البلدان إقامة علاقات تجارية دولية.

حيث أن التجارة الخارجية تعتبر من بين أحد أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطويره، وذلك باستخدام شقيها المتمثلين في الاستيراد والتصدير، فهي تعكس واقع السياسات والهياكل الاقتصادية والانتاجية للدول، لذلك فان الدول تسعى إلى تحريرها وتطويرها.

إن التجارة الدولية تضمن سيرورة وانتقال البضائع من البائع إلى المشتري طبقا لما ينص عليه عقد البيع، وذلك مراعاة البيئة السياسية، القانونية والاقتصادية التي تجري فيها الصفقة، وإضافة إلى ذلك فإن الصفقة التجارية الدولية تتأثر بدرجة الثقة بين الأطراف، ومدى احتياجاتهم المالية، فالبائع ملزم بإرسال البضاعة المتطابقة مع ما نص عليه عقد المشتري، مقابل التزام هذا الأخير بدفع قيمتها، وتكون هذه النقطة مصدر خوف للبائع الذي تراوده تخوفات حول تسديد مبلغ الصفقة واجل الدفع كما نجد المشتري قلق على البضائع الواجب استلامها ومدى مطابقتها مع طلباته وإمكانية وصولها في الوقت والمكان المناسبين.

إن اختلاف اللغات، والأعراف، وانعدام الثقة فيما يخص عملية استلام البضاعة حسب الأوضاع المتفق عليها، أو حتى مخالفة العقود المتفق عليها في شأن تبرئة الذمة كان من الضروري، إيجاد حلول ووسائل التغطية هذه الأخطار، وهنا بان دور البنوك لتوطيد علاقة الثقة بين المتعاملين، حيث تدخل كوسيط في تمويل العملية التجارية من جهة، كما استوجب عليها إيجاد حلول ووسائل لتغطية هذه الأخطار من جهة أخرى، ومن بين هذه الوسائل الضمانات البنكية الدولية التي تعتبر كعنصر فعال لحسن سيرورة الصفقات التجارية الدولية، واستمرارها بدون أية مشاكل أو تخوفات.

وتعتبر الضمانات البنكية الدولية أداة توفر الأمان، وتحفظ حقوق أطراف التجارة الخارجية، كونها تسعى للتنفيذ الجيد للعقد من الطرفين المورد أو المصدر، كما تلزمهم بتنفيذ العمليات التجارية كاملة دون أي نقص، ويمكن القول إن هذه الضمانات قد استغلت حاجة المتعاملين للأمن، والثقة في العمليات التجارية الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونظرا لأهمية الضمانات البنكية الدولية ودورها الكبير في دفع حركة التجارة الخارجية، نجد معظم البنوك الجزائرية تستخدم هذه الضمانات من أجل زيادة حجم مبادلات التجارة الخارجية وإدارة مخاطرها ومن هنا نطرح إشكاليتنا:

- **ما مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في إدارة مخاطر التجارة الخارجية؟**

وللإجابة على هذه الاشكالية ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الضمانات البنكية الدولية؟
- كيف تغطي الضمانات البنكية الدولية مخاطر التجارة الخارجية؟
- ماهي مراحل سير الضمانات البنكية الدولية؟
- هل تستخدم البنوك الجزائرية تعتمد الضمانات البنكية الدولية كأداة ضمان في مجال التجارة الخارجية؟
- كيف تساهم الضمانات البنكية الدولية في الجزائر في تنمية التجارة الخارجية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- تمر الضمانات البنكية الدولية بمراحل مختلفة حسب نوع الضمانات البنكية الدولية.
- تقدم البنوك في الجزائر ضمانات متعلقة بالقروض، كما يقدم ضمانات متعلقة بالتجارة الدولية.
- تساهم الضمانات البنكية الدولية في الجزائر في تنمية التجارة الخارجية، من خلال توفير الأمان والثقة الأطراف التجارة الخارجية.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية دراسة الضمانات البنكية الدولية، في التعرف على أهم الإجراءات المطبقة من طرف البنوك، لمعالجة وتسيير هذا النوع من الضمانات، مع إبراز دورها الفعال في تسهيل المعاملات التجارية الخارجية، اضافة إلى الأهمية البالغة لقطاع التجارة الخارجية في اقتصاديات مختلف الدول.

أهداف الدراسة:

- التعرف على الضمانات البنكية الدولية وأهم أنواعها.
- معرفة المخاطر التي تواجه أطراف التجارة الدولية والتي تغطيها الضمانات البنكية الدولية.
- التعرف على مراحل سير وتنفيذ الضمانات البنكية الدولية في البنوك الجزائرية.
- معرفة أهمية الضمانات البنكية في قطاع التجارة الخارجية ومساهمتها في تنميته.
- توضيح دور البنوك في الربط بين الضمانات البنكية الدولية والتجارة الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب اختيار الموضوع:

- نظرا لتخصص الدراسة تمويل دولي، ارتأينا اختيار هذا الموضوع لأهميته الكبيرة في اختصاصنا وفي حياتنا المهنية في المستقبل.
- الرغبة في أخذ نظرة على مراحل سير وتنفيذ الضمانات البنكية الدولية على مستوى البنوك الجزائرية.
- معرفة مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تنمية التجارة الخارجية والدور الذي تلعبه في الواقع.

حدود الدراسة:

بالنسبة للحدود المكانية تم حصر الدراسة في البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي، حيث أجريت هذه الدراسة داخل المؤسسة للتعرف على كيفية تطبيق الضمانات البنكية الدولية في البنك.

أما بالنسبة للحدود الزمانية التي تغطي هذه الدراسة فكانت من: سنة 2015 إلى غاية سنة 2018.

المنهج المتبع:

لمعالجة هذا الموضوع والإحاطة قدر المستطاع بمختلف جوانبه، سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الأول المتعلق بالدراسة النظرية المتغيرات الموضوع محل الدراسة، وهذا فيما يخص السرد والتعريفات والتحليلات المختلف المعطيات والنتائج.

كما سنعتمد على منهج دراسة الحالة في الفصل الثاني التطبيقي، الذي نتناول فيه مراحل سير الضمانات البنكية الدولية المعتمد من طرف البنك محل التطبيق.

مرجعية الدراسة:

تم في هذه الدراسة استخدام مجموعة من المراجع الممكنة لحل اشكالية الدراسة، وذلك لتوفر معلومات معتبرة تشمل متغيرات موضوع الدراسة، إذ تم الاعتماد على المصادر والمراجع باللغتين العربية والفرنسية، وبجميع أنواعها شملت كتب، محاضرات، مواقع ...

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات من طرف البنوك.
- نقص كبير في المراجع في مكتبة الكلية.
- صعوبة في الترجمة من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقسيمات الدراسة:

وللإلمام بالموضوع قمنا بتقسيم العمل على النحو التالي:

الفصل الأول سنتناول فيه الأدبيات النظرية للضمانات البنكية الدولية، من مفاهيم، وأنواع الضمانات البنكية الدولية، كما سنتطرق إلى الأدبيات التطبيقية، وهي الدراسات التي سبقتنا إلى هذا الموضوع، والمواضيع المشابهة له، أما الفصل الثاني فيمثل الجانب التطبيقي للموضوع من خلال دراسة حالة في البنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية للضمانات البنكية الدولية

- **المبحث الأول**: الأدبيات النظرية للضمانات البنكية الدولية
- **المبحث الثاني**: الأدبيات التطبيقية للضمانات البنكية الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيـــد:

تعتبر الضمانات البنكية الدولية أداة توفر الأمان، وتحفظ حقوق أطراف التجارة الخارجية، كونها تسعى للتنفيذ الجيد للعقد من الطرفين المستورد أو المصدر، كما تلزمهم بتنفيذ العمليات التجارية كاملة دون أي نقص.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للضمانات البنكية الدولية

المطلب الأول: أساسيات حول الضمانات البنكية الدولية

ازداد الطلب اليوم على الضمانات البنكية الدولية نظرا لزيادة حاجة المتعاملين للأمن، والثقة في العمليات التجارية الدولية فهي تعد من أهم الأدوات التي تعمل على توفير الأمان، لكل من المستورد والمصدر على حد السواء.

الفرع الأول: مفهوم الضمانات البنكية الدولية

لتعريف الضمانات البنكية الدولية سنتعرض لتعريف الضمان وحده، ومن ثم الضمانات البنكية، ثم نذكر تعريف الضمانات البنكية الدولية.

أولا: ماهية الضمانات

1- تعريف الضمان:

يعرف الضمان على أنه: التحقيق المادي لوعد بالتسديد من طرف المدين للدائن، أو لطرف ثالث على شكل التزام، يعود عليه بالربح حسب اجراءات مختلفة.[1]

ويعرف الضمان بأنه تجسيد تعهد بالدفع مقدم للدائن من طرف المدين أو شخص آخر، تحت شكل التزام بتخصيص لصالحه حسب طرق مختلفة، إما أن يكون حق رهن على منقولات أو عقارات مملوكة من طرف الذي قدم الالتزام.[2]

وحسب المادة 644 من القانون المدني الجزائري الذي يعرف الضمان على أنه: عبارة عن عهد بمقتضاه شخص يلتزم ويتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام في حالة ما إذا لم يف به المدين نفسه.[3]

---

[1] M. Remelleret, « Les Surettes Du Crédit », Edition Banque Clat, 3eme Edition, Paris, France 198, P 8.

[2] اسيا قاسمي، تحليل الضمانات في تقيم جدوى تقديم القروض البنك، رسالة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس2008- 2009 ص 111.

[3] المادة 644 من القانون التجاري الجزائري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- أنواع الضمانات:

توجد العديد من الضمانات تذكرها في الآتي:

أ- الضمانات الشخصية:

ترتكز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص، والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، على هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ولكن يتطلب تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن، وفي إطار الممارسة، ويمكن أن نميز بين نوعين من الضمانات الشخصية هما الكفالة، والضمان الاحتياطي.[1]

◄- الكفالة:

الكفالة هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين، بتنفيذ التزامات المدين تجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول أجال الاستحقاق ومن الواضح أن الكفالة هي فعل حالي هدفه هو الاحتياط ضد احتمالات سيئة في المستقبل، ولا يمكن أن يتدخل الكافل بشكل فعلي إلا إذا تحققت هذه الاحتمالات السيئة، والمتمثلة في عدم تمكن الدين من الوفاء بالتزاماته تجاه البنك.

◄- الضمان الاحتياطي:

يعتبر الضمان الاحتياطي من بين الضمانات الشخصية على القروض، ويمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين، يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه، في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد كما يختلف الضمان الاحتياطي عن الكفالة، في وجهين فالضمان الاحتياطي هو التزام تجاري بالدرجة الأولى، حين ولو كان مانح الضمان غير تاجر، ويتمثل وجه الاختلاف الثاني في أن الضمان الاحتياطي يكون صحيحا ولو كان الالتزام الذي ضمنه باطلا ما لم يعتريه عيب في الشكل.

ب- الضمانات الحقيقية:

على خلاف الضمانات الشخصية ترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات، وتعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن، وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان استرداد القرض، ويمكن للبنك أن يبيع هذه الأشياء عند التأكد

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، م من 166-167.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من استحالة استرداد القرض، ووفقا للقانون التجاري الجزائري، يمكن أن يأخذ الضمان إحدى الشكلين التاليين: الرهن الحيازي أو الرهن العقاري[1].

ثانيا: مفهوم الضمانات البنكية

1- تعريف الضمان البنكي:

يمكن تعريف الضمان البنكي على أنه " هو وثيقة تعهد المصدر برصد مبلغ معين لحد تاريخ معين، يتضمن تنفيذ شخص وهو زبون المصرف الالتزام اتجاه الشخص الثالث-المستفيد - في حالة عدم التزام زبون المصرف بتعهداته"[2].

وهو أيضا: " التحقق المادي لوعد المدين إلى البنك في شكل التزام سيعود للدائن بالربح وذلك حسب إجراءات مختلفة "[3].

وقد ظهرت وتطورت الضمانات البنكية عبر الزمن، واتخذت عد اشكال حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم كأداة ضمان تحمي مصالح الأطراف المتعاقدة.

ويمكن أن تعطي لمحة تاريخية حولها فيما يخص ظهورها وتطورها عبر الزمن، فمن سنة 1904 إلى يومنا هذا نجد الضمانات البنكية قد تغيرت وتطورت، حيث في البداية ظهرت مرحلة التحسين المستمر للضمانات الكلاسيكية، وانتهت هذه المرحلة في 1980، ثم فقدت هذه الضمانات الكلاسيكية جزء من أهميتها بالنسبة للدائنين، الذين أصبحوا يبحثون عن ضمانات بديلة، مما أدى بالمشرعين إلى العمل على رد الاعتبار لهذه الضمانات، فقاموا بتطوير ضمانات دون نزع الحيازة وذلك في القرن العشرين، وفي سنوات 1976 ظهرت أزمة الكفالة التي تجبر الدائنين على الانتظار لعدة سنوات قبل استرجاع حقوقهم، فهي لا تحميهم من مخاطر تجميد الديون، وهذا ما فرض على الدائن البحث عن ضمانات أخرى لحماية مصالحه [4].

وتجدر الإشارة إلى أن الضمانات البنكية ليست نفسها الكفالات البنكية، غير أن الكثير من الاشخاص الاقتصاديين يرون أن الضمانات البنكية هي نفسها الكفالات البنكية لكن هناك مجموعة من الفروقات بين الضمانات البنكية والكفالات البنكية.

---

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثالثة، مرجع سابق، ص168.

[2] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 127.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سابق ص 9.

[4] نورة بوكونة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص 166.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الفرق بين الضمانات البنكية والكفالات البنكية:

رغم أن الكفالة والضمان البنكي نفس الشكل ونفس الدور، وهما عبارة عن التزام بإمضاءات مكتوبة من طرف المصدر بأمر، ولحساب هذا الأخير، لصالح المستورد ولكنهما يختلفان في بعض النقاط التي نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): الفرق بين الضمانات والكفالات البنكية

الضمانات البنكية (Les Garanties Bancaires)	الكفالات البنكية (Les Cautions Bancaires)
الضمان البنك عقد مستقل عن العقد التجاري (العقد الأصلي)	الكفالة البنكية عقد ثانوي تابع للعقاب التجاري (العقل الأصلي)
الضمان هو التزام بالدفع وهو مشروط وواجب	الكفالة هي التزام بالتنفيذ مشروط
الضمان لا يسقط بسقوط الالتزام الرئيسي ويكون مقبول	الكفالة تسقط مجرد سقوط الالتزام الرئيسي ولا تكون مقبولة
عقد ضمان له مدة صلاحية محددة	عقد الكفالة ليس له مدة صلاحية.
الضمان له تشريعات دولية محددة من طرف غرفة التجارة الدولية C.C.I	تخضع الكفالة إلى تنظيم محلي وفقا للتشريعات المحلية
لا يتطلب تنفيذ الضمان مدة طويلة، حيث يكفي القيام بخطاب ضمان أول لكي يسدد الضامن المبلغ، خلال فترة لا تتجاوز 8 أيام	تنفيذ الكفالة يأخذ وقتا كبيرا حيث يجب أن يثبت الخلل او العجز ويتم التحقيق في أسبابه

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص من 166-167.

- Barnet Rolande Luc, "Principe De Technique Bancaire, 2ème Edition, Paris, 2001, p 130.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: تعريف الضمانات البنكية الدولية

الضمانات البنكية الدولية هي تعهد صادر من البنك لصالح الزبون، (عادة ما يكون المستورد) يضمن للطرف الآخر ألا وهو المستفيد (عادة ما يكون المصدر) سداد التزاماته المالية أو التجارية في التواريخ المحددة، ويمكن أن يكون أيضا ذلك الضمان الذي يقدم من طرف الزبون لتأمين سداد القرض وفوائده وبالتالي توفير الحماية والاطمئنان لكل من المتعاملين ضد مخاطر محتملة الوقوع[1].

ومن مجمل التعاريف والمفاهيم السابقة يمكننا تعريف الضمانات البنكية الدولية على أنها:

تعهد من البنك لصالح عميله بناء على طلبه، – المستورد – يضمن من خلاله للمستفيد ببلد آخر– المصدر– أن يلتزم بتسديد التزاماته المالية في أجل استحقاقها.

الضمانات البنكية الدولية هي التزام من البنك بناء طلب عميله بضمان للطرف الآخر، بأن يلتزم العميل بجميع شروط العقد المالية والتجارية وفي الآجال المحددة.

الفرع الثاني: خصائص وميزات الضمانات البنكية الدولية

تتمتع الضمانات البنكية الدولية بجملة من الخصائص والميزات التي نوجزها في الآتي:

أولا: خصائص الضمانات البنكية الدولية

نظرا للدور الفعال الذي تحتله الضمانات البنكية، فمن المؤكد أنها تتمتع بجملة من الخصائص، أو المبادئ، والتي تتمثل في الاتي:[2]

1– الاستقلالية:

أي استقلالية الضمان عن التعهد بالضمان (العقد الأصلي)، فالاستقلالية هي التفرقة بين إلزامية التنفيذ (العقد التجاري)، والزامية دفع الضمان.

وهو يعني استقلالية الضامن عن العقد التجاري، وهي صفة مميزة لغالبية الضمانات المستقلة، ومن جهة اخرى استقلالية الضمان يعني أن يبقى حياديا بالنسبة لكل النزاعات، التي يمكن أن تنشأ بين المصدر والمستورد خلال الصفقات التجارية ومنه نجد أن:

[1] أمينة ايدري، دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، 2011–2012، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، ص 22.

[2] Claude Martin, Delierneux Martine, Les Garanties Bancaires Autonomes, Bruylant Bruxelles, Belgique, 1991, P 36.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الضامن لا يمكنه الاستناد بعقد الضمان لرفض الدفع.

- الضامن من واجبه أن يبقى محايد في كل نزاع أو صراع محتمل يمكن أن ينجم بين صاحب الأمر والمستفيد.

2- الزامية الضمان:

تعني الزامية الضمان التزام الضامن بدفع مبلغ الضمان عند أول طلب من طرف المستفيد، كما أن الضمان هو التزام خاص بالضامن حيث:

- أن الضامن هو الملزم الرئيسي، وهو يضمن النتيجة المنتظر من المستفيد دون غيره.

- ان استعمال الضمان لا يدل على وجود عجز في التسديد، أو خطأ قام به صاحب (الأمر المصادر).

ثانيا: مميزات الضمانات البنكية الدولية

تحقق الضمانات البنكية الدولية مزايا عدة في النشاط الاقتصادي تتضح في ما يلي:[1]

1. في الضمانات البنكية الدولية يتدخل البنك، بأن يفيد عميله بالحصول على ثقة الطرف الآخر فيه، فيمنحه الأجل الذي ينشده أو يرضى بالتعاقد معه، وهي مزايا كان الغير يرفضها لولا تدخل البنك بضمانه لدى العميل الآخر.

2. يؤدي استخدام الضمانات البنكية الدولية إلى تجنب تحويل الأموال اللازمة كضمان من البلاد الأجنبية إلى الدولة، ثم إعادتها ثانيا، وما يتبع ذلك من تكاليف التحويل، والخسائر التي قد تترتب على اختلاف أسعار الصرف.

3. تعتبر الضمانات البنكية الدولية بمثابة تسهيلات غير مباشرة الأطراف المعاملات التجارية.

وكذلك تتميز الضمانات البنكية الدولية بخصائص أخرى هي: [2]

1. يأخذ البنك ترتيبات خاصة حتى تكون الضمانات البنكية الدولية فعالة، وعلى وجه الخصوص أن يحترم القواعد الأساسية صعبة التحقيق والتنفيذ، وبالأخص الابتعاد عن الضمانات المعطاة على بعض البضائع، وعلى بعض السندات المشكوك في تحصيلها.

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية 1، القطاع المصرفي، الاقتصاد الوطني، غسيل الأموال، ط1، دار النشر عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 58-59.

[2] فريد الصلح، البنوك والأعمال المصرفية، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت،1989، ص 117.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. إن البنك الذي يقدم اعتمادات لشراء مساهمة صغيرة أو إلى عمليات محدودة المسؤولية ذات رأسمال صغير، يطلب دائما كفالة من مديري الشركات لأنه لا يرغب في أن يتحمل وحده المخاطرة، بل يرى أنهم يشتركون معه في تحملها.

3. أهمية الضمانات تختلف باختلاف أنواع القروض فالضمانات العقارية تؤدي دورا هاما في القروض الطويلة والمتوسطة الأجل، أما فيما يتعلق بالقروض القصيرة فإنها تمنح بالاستناد إلى اتساع المؤسسة وحجمها، وإلى حسن التسيير والثقة التي يتمتع بها المديرون فيها، غير أن البنك يريد تدعيم هذه الثقة بالحصول على ضمانات شخصية أو عينية.

4. العميل هو الذي يحدد الضمانات التي يقدمها إلى البنك، من بين ما هو متاح أمامه، وهو في ذلك مخير بين البدائل فالبنك يكتفي بالضمانات المقدمة له.

5. الضمانات البنكية هي التزام تجاري بالدرجة الأولى حتى لو آن مانح الضمان غير تاجر، والسبب في ذلك أن العمليات التي تهدف الضمانات البنكية الدولية إلى إثباتها هي العملية التجارية.

6. عندما يمنح الضمان الاحتياطي على ورقة مستقلة عبارة عن ضمان محدود، أما إذا منح على ورقة تجارية ففي هذه الحالة فإن الضمان مفتوح.

7. الضمان يتحكم فيه القانون التجاري.

8. يسهل الضمان الاحتياطي عملية التمويل، بمعنى أن الضمان الاحتياطي يضمن تداول الأوراق التجارية بسرعة كبيرة.

الفرع الثالث: مجال استخدام الضمانات البنكية

لا يستغني عن استخدام الضمانات البنكية رجال الأعمال والشركات التجارية الأهمية الكبيرة وهو يحتل مكانا بارزا وهاما في المعاملات التجارية والمالية والتي يزيد من حجم هذه العمليات، وهذا نظرا لما توفره من ثقة بين المتعاملين، ومن تجنب تقدم أموال سائلة بصفة عاجلة وللمستفيد، فهو يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتزايد استخدامات الضمانات البنكية الدولية بصفة مستمرة، وبالتالي تختلف أنواعها في جميع المجالات، فكلما تعددت مجالات استخدام الضمانات كلما زاد الطلب عليها وفي ما يلي أهم المجالات التي تستخدم فيها الضمانات البنكية الدولية[1].

أولا: مجال الجمارك

عند التخليص على السلع الواردة للاستفادة من كافة الأنظمة الجمركية، والتيسيرات التي تضعها الجمارك لسحب السلع أو التخليص عليها، لمنع التكدس تظهر أهمية خطابات الضمان أو الضمانات البنكية الدولية، كما يمكن تقديم خطابات ضمان المختلفة لمصلحة الجمارك العمل على توفير أكبر سيولة نقدية ممكنة، وبالتالي تخفيض عمولات السحب على المكشوف من البنوك وزيادة حجم عملياتها التجارية، ومن ذلك تقديم ضمانات للعمليات المالية التالية: [2]

أ- ضمانات للتخلص من البضائع الواردة:

في بعض الأحيان تزداد السلع وتحتاج إلى وقت طويل لتصنيعها وإخضاعها للبنود المركبة، المختلفة هنا تظهر إشكاليات أثناء التخليص على السلع باختلاف نسب التخلص أو نقص المستندات، وفي هذه الحالات يقدم خطاب الضمان للجمارك بقيمة الرسوم، طبقا لما تقدره وذلك لحين انتهاء الاشكال او تقدير الرسوم النهائية وتسديدها، وذلك بدلا من دفع الرسوم الجمركية.

كما أن بعد وصول السلعة قد يظهر تأخر وصول المستندات من الخارج، فيتم تقديم ضمانات للإفراج عن السلعة لحين وصول المستندات، وذلك لتجنب التكدس ولفاظ السلع من التلف أو السرقة، وكذلك لبيعها أو تسليمها للجهات المستوردة لحسابها، كما يمكن فتح حساب جاري بالجمارك مقابل تقديم ضمان يغطي كافة مستحقات الجمارك عن عملية الاستيراد خلال فترة محددة، ويقوم الجمركي بتحديد قيمة خطاب الضمان، وفي هذه الحالة يفتح حساب المستورد يقيد فيه ما يستحق عليه من رسوم جمركية، وما يسدد منها، وفي هذه الحالة يتم سحب السلع الواردة أولا، بدون السداد الفوري للرسوم الجمركية المستحقة.

[1] نورة بوكونة، مرجع سابق، ص 168-170.
[2] نورة بوكونة، مرجع سابق، ص 171.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- ضمانات للسماح الموقت أو الموقوفات:

هناك بعض العمليات التجارية يتم إعفاؤها من الضرائب والرسوم الجمركية، حيث ترد كثيرا من المواد الأولية والخامات من الخارج لتصنيعها، أو إجراء بعض العمليات عليها ثم إعادة تصديرها، أو تستورد مواد التعبئة والتغليف لاستخدامها في تعبئة المنتجات وإعادة تصديرها، ويتم تقديم خطاب ضمان للجمارك بتلك القيمة لحين إعادة التصدير، أما الأجزاء التي لا تتم إعادتها تستحق عليها الرسوم الجمركية، وتخضع تلك العمليات الرقابة وتفتيش مصلحة الجمارك.

ج- ضمانات المناطق الجمركية (الإبداع الخاص):

يقوم بعض المستوردون باستئجار منطقة من مصلحة الجمارك باعتبارها مستودع خاص للبضائع، ويتم سحب السلع منها الحين استكمال إجراءات التخليص عليها خاصة سلع العبور، ويقدم خطاب الضمان للجمارك لضمان قد يستحق على السلع المودعة بالمستودع من ضرائب ورسوم جمركية، وتعتبر تلك المناطق المستأجرة امتداد للجمارك تخضع لرقابتها أو إشرافها.

د- ضمانات للسلع العابرة:

عند الإفراج عن السلع الواردة بمكاتب العبور إلى بعض الدول المجاورة بالطرق البرية داخل الجمهورية يقدم ضمان للجمارك لحين إثبات خروجها مرة أخرى. [1]

هـ- ضمانات سلع المعارض والتجارب:

يتم تقديم ضمانات للجمارك بالرسوم الجمركية عن الآلات والمعدات الواردة، بغرض إجراء التجارب لحين إعادة تصديرها، كما يقدم أيضا خطابات ضمان للجمارك، عما يصدر من أجزاء ومعدات للخارج للعرض لحين استيرادها.

ثانيا: مجال الملاحة

يشترط للحصول على إذن تسليم من الوكيل الملاحي لتقديم بوليصة الشحن الأصلية، ولما كانت المستندات يتأخر وصولها من الخارج بما في ذلك بوليصة الشحن، فإنه يتم إصدار ضمان ملاحي مصرفي من البنك عن طريق

[1] نورة بوكونة، مرجع سابق، ص 172.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتماد المستندي يقدم لوكيل الملاحة على إذن التسليم، ويعاد الضمان بعد وصول البوليصة وتقديمها للوكيل الملاحي، ويتم إصداره عادة عن طريق البنك المفتوح لديه الاعتماد المستندي المتعلق بالسلع المستوردة، وفي تلك الحالة لا يحصل البنك على عمولة إصدار ضمان بل يحصل على رسم الطابع فقط. [1]

ثالثا: مجال التجارة الخارجية

المقصود بها تقديم ضمانات مقدمة من شركات أجنبية بالعملات الأجنبية، ويقدم الضمان الأقساط المؤجلة من قيمة السلع المستوردة، أو تقديم خطاب ضمان لشركة أجنبية لضمان التصدير طبقا للمواصفات المتفق عليها، وخلال المدة المحددة، ويشترط لإصدار الضمان لصالح جهة أجنبية غير مقيمة ما يلي:

أ – الحصول على موافقة الإدارة العامة للنقد، حيث أن هذا الضمان يمثل التزاما قد ينشأ عند تحويل عملات أجنبية للخارج.

ب – إبلاغ المستفيد الأجنبي عن طريق إحدى البنوك الخارجية في بلده بالضمان، وفي هذه الحالة إما أن يضيف البنك الخارجي تعزيزه على الضمان ويتقاضى عنه عمولة إصدار طبقا للأسعار السائدة لديه، أو أن يكتفي البنك الخارجي بمجرد إبلاغ المستفيد بعملية إصدار الضمان، والغرض من ذلك أن يتحقق المستفيد من صدور الضمان من البنك المصدر منعا من التلاعب.

كما يجب عند قبول الضمان من بنك خارجي لضمان عميل أجنبي، أن يكون إبلاغه عن طريق بنك محلي سواء أضاف البنك المحلي تعزيزه، أو اكتفى بالتبليغ فقط، ويفضل أن يكون الضمان معززا من البنك المحلي خاصة في حالة عدم التحقق من المركز المالي الأجنبي المصدر للضمان.

الفرع الرابع: شروط الضمانات البنكية الدولية

للضمانات البنكية الدولية عدة شروط مشتركة بين جميع الضمانات، رغم تعددها واختلافها وأن توضح وهي: [2]

أولا: حسن النية

يجب أن يتم الاتفاق على حسن نية بين المتعاقدين وذلك للحفاظ على مصالحهم، لذلك فإن دور مبدأ حسن النية في العقود يرتبط ارتباطا وثيقا بدور الإرادة فيها، فعندما كان دور الإرادة في العقود منعدما أو ضعيفا أو

---

[1] نورة بوكونة، مرجع سابق، ص 173.

[2] هدى بن يوب، مبدأ حسن النية في العقود، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص، قانون العقود المدنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي 2012–2013 ص 37.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متقدما، كان كذلك دور مبدأ حسن النية فيها منعدما أو ضعيفا أو متقدما، ولذلك لم يأخذ هذا المبدأ مكانته في التصرفات القانونية –بصفة عامة – في أنظمة القانون دفعة واحدة، وإنما كان يتطور تدريجيا بتقدم وتطور دور الإرادة حسب النزعة السائدة في الأنظمة المختلفة للقانون قديما وحديثا، وقد نصت المادة 107 من القانون المدني الجزائري: (يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبحسن نية)

ثانيا: الشفافية

يجب أن تتحلى الضمانات بمبدأ الشفافية في سير المعاملات، التي تتم بين المتعاقدين ليتسنى لها الاطلاع عليها، ومعرفة مدى قدرة مانح الضمان على الوفاء بالتزاماته المتفق عليها، وهذا الإشهار لتفادي المشاكل التي قد تحدث بين الأطراف المتعاقدين[1]. وتعرف هيئة الأمم المتحدة الشفافية بأنها حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء[2].

ثالثا: عقوبة الإفـراط

للدائن الحرية التامة في طلب الضمانات التي يرغب فيها من المدين، ولكن الإفراط فيها أمر مرفوض قانونا سواء كان في بداية الإنشاء، أو عند تنفيذه من طرف المدين في حالة ما إذا لم ينفذ التزاماته[3].

المطلب الثاني: أنواع الضمانات البنكية الدولية والمخاطر التي تغطيها

إن زيادة الطلب على الضمانات البنكية الدولية، أدى الى تعدد أنواعها، واختلافها، حيث أن لكل نوع شروط معينة وميكانيزمات خاصة، غير أن أهدافها متشابهة إلى حد بعيد، فهي تغطي مخاطر مختلفة عادة ما تهدد أطراف التجارة الدولية، وتغطية هذه المخاطر يعود بالفائدة على المستفيدين من الضمانات البنكية على الوجه الخاص وعلى التجارة الدولية عامة.

الفرع الأول: أنواع الضمانات البنكية الدولية

قبل التطرق إلى أنواع الضمانات البنكية الدولية يمكن ذكر أهم أسباب المطالبة بها من طرف المتعاملين الاقتصاديين:[4]

---

[1] أمينة ايدري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] مفهوم الشفافية والمساءلة ودور الأجهزة العليا للرقابة، متاح على الموقع، http: / / zaiou . weebly . com تاريخ الاطلاع: 16- 05-2016.

[3] أمينة ادري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[4] أمينة ادري، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– بعض عملاء البنوك لا يقومون بمسك الدفاتر المحاسبية الدقيقة، والعاكسة لحقيقة الوضع المالي، ولا يخضعوها إلى التدقيق القانوني، الشيء الذي يؤثر على الدراسية المتعلقة بمنح الضمانات البنكية الدولية التي يقوم بها البنك، لهذا يضطر هذا الأخير لطلب هاته الضمانات.

– محاولة تجنب الأخطار المحتملة أو على الأقل التقليل منها، مثل مخاطر تقلبات أسعار المواد وأسعار الصرف، كذلك التطورات الاقتصادية بين الركود والازدهار، الأمر الذي يضطر البنوك إلى التركيز على توفير الضمانات البنكية الدولية لتأمين استرداد الأموال في كل الأحوال، يعود السبب الرئيسي لطلب العملاء من البنوك ضمانات مختلفة عند أي عملية من عمليات التجارة الخارجية من أجل حماية أموالهم بالدرجة الأولى.

تنقسم أنواع الضمانات البنكية الدولية إلى عدة أنواع أهمها:

أولا: ضمانات خاصة بالمشتري

من الشائع أن المشتري الأجنبي يدخل في مناقصات محلية وأجنبية، ويسعى إلى جمع أدوات تقنية ومالية متعددة، من شركات محلية أو أجنبية من أجل التنفيذ، كما يسعى للحصول على ضمانات للدخول في مناقصات دولية ومن بين هذه الضمانات الضمان التعهدي.

1– الضمان التعهدي Garantie de Soumission

الضمان التعهدي يعني التزام من طرف البنك، أو شركة تأمين (الضامن) بطلب من المناقص (طالب الأمر)، أو ضد أطرف بعد أن أصدرت مناقصة (للمستفيد)، الذي من خلاله يتعهد الضامن أنه في حالة خرق في التزام ما في التعهد، فإنه يلتزم بتسديد مبلغ متفق عليه في هذا التعهد.[1]

والضمان التعهدي هو عبارة عن التزام يتحصل عليه الضامن المقابل من عميله اتجاه معلن المناقصة، ويستعمل هذا النوع من الضمانات في المناقصات الدولية، بحيث يشترط معلن المناقصة بتقديم ضمان تعهدي من مورده –المشارك في المناقصة– حتى يضمن عدم انسحاب هذا الأخير، من إمضاء العقد وتقديم الضمانات المطلوبة بعد ذلك، كما يتم الذكر في دفتر الشروط إما إذا كان الضمان مباشر أو غير مباشر، لفتح الضمان لدى البنك يدخل هذا الضمان حيز التطبيق من تاريخ فتح الملف أو الأظرف،[2] ومدة صلاحيتها تكون غالبا محددة ب

[1] Hurbert Martini Et Autres, Crédits Documentais Lettres De Crédit Caution Et Garanties 2em Edition France 2010, P508.

[2] الموقع:Credit Agricole بنك

http : / / www. Ca - Pca . NetAffaires _ Internationales - V4 / Index, HtMl.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(06 أشهر)، ابتداء من تاريخ فتح الملفات، مبلغ الضمان التعهدي يتراوح بين 1% و15% من مبلغ العرض وهذا الضمان هو تعهد غير قابل للإلغاء والضمان التعهدي يسعى لدفع تعويض للمشتري في الحالات التالية:[1]

- في حالة سحب المصدر للعرض المقدم في فترة سريان هذا الأخير.

- في حالة رفض التوقيع على العقد من المصدر.

- في حالة عدم التنفيذ الجيد للعملية من طرف المصدر.

ثانيا: ضمانات السوق

وتشمل هذه الضمانات كل من ضمان استرجاع التسبيق وضمان التنفيذ الجيد وضمان تحرير اقتطاع الضمان

1- ضمان استرجاع التسبيق: Garantie de restitution d' escompte

هو التزام محرر من طرف البنك أو شركة تامين (الضامن)، بطلب من مورد السلع والخدمات (طالب الأمر) تجاه المشتري أو الزبون أو العميل (المستفيد)، الذي من خلاله يلتزم طالب الأمر (في حالة أن الأمر بالطلب ألغى التعويضات المتفق عليها في شروط العقد جميع التسبيقات المدفوعة من قبل المستفيد وأي جهة اخرى)، بأن يدفع مبلغ محدد في العقد.[2]

في هذه الحالة يقوم المستورد بتقليم مبلغ مالي إلى المصدر كتسبيق، يقتطعه هذا الأخير من قيمة الخدمة أو البضاعة فيما بعد، وعليه يوضع ضمان استرجاع التسبيق، الذي يتراوح مبلغه عموما ما بين 5 إلى 15% من مبلغ العقد التجاري، إذ تغطي نسبته مبلغ التسبيق، لكن يجب ألا تتجاوز قيمة الضمان 15% من مبلغ العقد التجاري، وعموما ضمان استرجاع التسبيق موجه لتعويض كل أو جزء من التسبيق المقدم من طرف المستفيد قبل الإرسال، أو قبل بدأ الأشغال، في حالة ما إذا أخل المصدر بالتزاماته، ولم يحترم ما جاء في بنود العقد التجاري الذي وقعه، إن مبلغ الضمان يؤخذ من حساب الآمر المصدر في حالة ما إذا وضع حيز التنفيذ، مبلغ استرجاع التسبيق يتناقص تدريجيا بحسب درجة تنفيذ الالتزامات التعاقدية التي يعطيها.[3]

[1] Hurbert Martini Et Autres, Op Cite, P 509.

[2] Ibid., P512.

[3] نورة بوكونة، مرجع سابق، ص186 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- ضمان التنفيذ الجيد: La Garantie de bonne execution

ضمان التنفيذ الجيد هو التزام محرر من طرف البنك، أو شركة تأمين (الضامن)، بطلب من مورد السلع والخدمات أو مقاول ما (طالب الامر)، لصالح المشتري أو العميل (المستفيد) بموجبه يكون الضامن ملزم، (في حالة ما أن طالب الأمر لم ينفذ كما ينبغي العملية وفقا للعقد المتفق عليه بينه وبين (المستفيد)، بدفع مبلغ محدد مسبقا للمستفيد.[1]

هو التزام عملي دائم يصدر عموما بعد توقيع العقد، ويبقى ساري المفعول خلال فترة التنفيذ، ويتبع ضمان التنفيذ الجيد ضمان المناقصة (الضمان التعهدي)، والذي يخضع لبيان صادر عن ضمان التنفيذ الجيد، والمقبول من طرف المستفيد، في الواقع لا نجده كثيرا في مرحلة العروض لكنه جيد في مرحلة العقد.[2]

يصدر هذا النوع من الضمان من طرف البنك الضامن لصالح المستورد، ويهدف إلى تعويض المستورد بمبلغ محدد مسبقا، إذا أخل المصدر بالتزاماته التعاقدية فيما يتعلق بالبضاعة المطلوبة، بحيث يبدأ العمل بهذا الضمان ابتداء من تاريخ إصداره، ويبقى قائما إلى غاية تاريخ الإلغاء، ويمكن أن يلغي إذا تم الاتفاق بين الطرفين (المصدر والمستورد)، مبلغ هذا الضمان لا يتجاوز 15 % من مبلغ الصفقة.[3]

3- ضمان اقتطاع الضمان: La Garantie De Retenu De Garantie

يعتبر آخر الضمانات حيث يضمن للمستورد الاحتفاظ بالضمان إلى غاية التأكد من حسن تنفيذ المشروع، مثلا لمدة معينة تقدر عادة بسنة أو سنتين، بحيث يكون هذا الضمان موجه لتفادي الاقتطاع المطبق من طرف المشتري و هذا راجع إلى أن الحكم على حسن التنفيذ يستوجب مدة للتأكد منه، في حالة العكس للمستفيد الحق في تعويض ولو جزء من خسارته، إذ لا يمكن أن يتجاوز مبلغ ضمان اقتطاع الضمان ويدخل هذا الضمان حيز التنفيذ ليضمن للمستورد تعويضه في حالة (إخلال المصدر بنود العقد التجاري المبرم)، تتراوح نسبة هذا الضمان بين 5% و 10 % من مبلغ العقد.[4]

يكمل هذا النوع من الضمانات ضمانات حسن التنفيذ وتغطي هذه الضمانات عيوب الانشاء او الصيانة في مرحلة التجربة، والتي تكون بين الاستقبال المؤقت للبضاعة والاستقبال النهائي، حيث يكون العقد

---

[1] Hurbert martini et autres, Op Cite, P516.

[2] Hurbert Martini Et Autres, Op Cite 517.

[3] أمينة ايدري، مرجع سبق ذكره، ص 24 .

[4] نورة بوكونة، مرجع سابق، ص188 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أساس نسبة من مبلغ الصفقة، الذي يحتفظ به المشتري ولا يتم دفعه للمصدر إلا عند نهاية العقد، ويمكن للمستورد أن يدفع هذا المبلغ عند بداية فترة التسليم المؤقت، شريط أن يقوم المصدر بتقديم ضمان يسمى ضمان اقتطاع الضمان، والذي يضمن من خلاله المستورد أن يقوم المصدر بتنفيذ جميع التزاماته التعاقدية في فترة التجربة، ويتم استخدام هذه الضمانات في حالة كون البضاعة الموردة من قبل المصدر لا تتماشى مع دفتر الشروط المتفق عليه، أو عدم قيام المصدر خدمات الصيانة في فترة التجربة[1]

ثالثا: ضمانات لصالح المورد

1- ضمان الدفع: La Garantie De Paiement

في بعض الحالات يطلب المصدر من المستورد تأجيل دفع مبلغ الصفقة أو الخدمة لوقت لاحق أو بأقساط منتظمة، في هذه الحالات يطلب المصدر من المستورد ضمان الدفع لتفادي عجز هذا الأخير عن التسديد، وهذا الضمان يكون بتعهد بنك المستورد بتسديد قيمة الصفقة في تاريخ استحقاقها، في حالة عجز زبونه عن ذلك، ويبقي ساري المفعول إلى غاية التأكد من تسديد مبلغ البضاعة أو الخدمة، أما قيمة ضمان الدفع تغطى مبلغ الصفقة ككل.

ولوضع ضمان الدفع حيز التنفيذ يجب على المصدر تقديم وثائق بين فيها عجز المستورد عن الدفع، هذا من جهة ومن جهة أخرى يقدم وثائق أخرى تبين أنه قام بأداء جميع واجباته التعاقدية على أكمل وجه والتي تعهد ما للمستورد، وهذا فإن هذا التنوع هي ضمانات تعاقدية.[2]

2- رسالة القرض: Stand - By Lettres Crédit

هو شكل من أشكال الضمان التعهدي، تم اصداره لضمان أداء الواجب وبالتالي فإن المشاركة تتم بعرض المستندات المطلوبة وغالبا ما تستخدم لتغطية خطر عدم الدفع من قبل المشتري لصالح البائع وهو التزام غير قابل للإلغاء، صادر من طرف البنك، ومستقل عن العقد تجاري، الصاع طرف ثالث هو المستفيد بأن يدفع للمستفيد، وبالنيابة عن فاتح الاعتماد مبلغا محدد من المال مقابل تسليم وثائق الامتثال للشروط المنصوص عليها في رسالة القرض يستعمل هذا النوع غالبا في البلدان الانجلو سكسونية، والبلدان المتحدثة باللغة (الإنجليزية)

[1] لحلو بوخاري، لعايب وليد، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،2013، ص201

[2] نورة بوكونه، مرجع سابق، ص 189.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك في بلدان الشرق الأوسط، وتعود نشأتها إلى سنة 1936، حيث تجمع رسالة القرض « Stand- by » ما بين الخصائص المميزة للضمانات البنكية لأول طلب حيث مع رسالة القرض مع خصائص الاعتماد المستندي، إذ أنها التزام غير رجعي، حيث يقوم البنك بدفع مبلغ معين بعد، إظهار مستندات مطابقة للقرض المأخوذ، والخاضعة للقوانين ويستعمل هذا النوع من الضمانات من طرف المدين (المستورد) إذ أنها تضمن خطر عدم الدفع، ومدة حياة هذه الرسالة لا تتجاوز ثلاثة 3 أشهر من تاريخ إصدارها، حيث تتصف بمزايا متعددة (السهولة والمرونة)، إذ أنه لا يجب أن تقدم المستندات المثبتة للصفقة إلى البنك للحصول على المبلغ مما يخفض تكلفتها حيث لا توجد أتعاب تدفع للبنك. [1]

ثالثا: ضمانات لصالح طرف ثالث

هي ضمانات خارجة عن الضمانات الخاصة بالسوق المصدرة لصالح المشتري ويمكن أن تكون صادرة عن التزامات أخرى مرتبطة بعمليات التصدير، لكن هذه المرة تكون لصالح طرف ثالث وعادة ما يكون هذا الطرف الجمارك.

1- ضمانات القبول المؤقت: La Garantie Admissions Temporaire

تهدف بعض المؤسسات بالاستيراد المؤقت للمعدات من بلد لآخر، ثم تعيد تصديرها، هذا ما يعفي هاته المؤسسات مؤقتا من دفع الحقوق والرسوم الجمركية المفروضة على الاستيراد وذلك بشرط وضع ضمان القبول المؤقت، الذي يغطي دفع المصاريف، وفي حالة قيام المؤسسات ببيع المعدات أو إعادة عدم تصديرها وتسوية الحقوق والرسوم. [2]

تلتزم إدارة الجمارك المستورد بتقديم ضمان القبول المؤقت، ففي حالة ما إذا بيعت هذه المعدات من طرف المستورد، ولم يعد تصديرها فإن على هذا الأخير أن يدفع الرسوم أو الحقوق الجمركية الخاصة بالمواد المستوردة، هذا الضمان مبلغه يعادل قيمة الحقوق والرسوم الجمركية المفروضة، وهذا الضمان ليس وثيقة بنكية بل هي وثيقة مقدمة من طرف مصلحة الجمارك ويستعملها البنك لضمان زبائنه، D48 وD18 مدة سريان هذا الضمان وقت دخول المعدات المستوردة، وينتهي بإعادة تصديرها إلى بلدها الأصلي[3].

[1] مرجع نفسه، ص 191.

[2] Hurbert Martini Et Autres, Op Cite, P 522.

[3] نورة بو كونة، مرجع سابق، ص188.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: ضمانات أخرى

توجد ايضا ضمانات اخرى نذكر بعضا منها فيما يلي:

1- خطاب الضمان الخارجي

وهي الضمانات التي تصدر بناء على طلب العملاء المقيمين من البنوك التي يتعاملون معها لصالح المستفيد غير المقيمين أو العكس، كما هو الحال في مقاولات الأعمال التي تطرح في الخارج، ويرسى عطاؤها على مقيم في الدولة، وقد تصدر هذه الضمانات أيضا بناء على طلب المستورد المحلي لصالح المصدر في الخارج، ضمانا للدفعات المؤجلة على أقساط من قيمة الواردات[1].

2- ضمانات قابلة للتحويل:

يمكن أن يوجد صنف آخر من الضمانات البنكية دوليا، كالضمان القابل للتحويل، حيث بموجب هذا الضمان توجد قابلية للتحويل بين أنواع الضمانات، يعني أن ضمان واحد يغطي عدة التزامات مختلفة، على سبيل المثال يمكن تحويل ضمان التنفيذ الجيد إلى ضمان اقتطاع الضمان، أو أيضا ضمان استرجاع التسبيق إلى ضمان اقتطاع الضمان، أو أيضا ضمان استرجاع التسبيق إلى ضمان التنفيذ الجيد،[2] والجدول التالي يوضح أهم الضمانات البنكية الدولية وبعض الجوانب المتعلقة بها.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 15.

[2] Hubert Martini Et Autres. Op Cite, P525.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (2): أهم أنواع الضمانات البنكية الدولية

أهم أنواع الضمانات البنكية الدولية	الضمان التعهدي Garantie de Soumission	ضمان استرجاع التسبيق Garantie de restitution d'escompte	ضمان التنفيذ الجيد La Garantie de bonne exécution	ضمان اقتطاع الضمان la garantie de retenu de garantie	ضمان القبول الوقت la garantie admissions temporaire
المستفيد من الضمان	المستورد	المستورد	المستورد	المستورد	البنك المحلي
مبلغ التعويض	من 1% إلى 5% من مبلغ الصفقة	100% من مبلغ التسبيقات	من 5% إلى 15% من مبلغ الصفقة	5% من مبلغ الصفقة	مقدار الرسوم الجمركية
مدة الصلاحية	من جواب المناقصة إلى غاية إمضاء العقد	من بداية تنفيذ العقد إلى غاية التسليم	من بداية تنفيذ العقد إلى غاية التسليم النهائي أو المؤقت	التسليم أو الاستقبال بعد التسليم المؤقت	منذ دخول البضاعة الى حدود البلاد الى غاية خروجها منه
الهدف	تعهد بدفع تعويض للمشتري الأجنبي أو الشركة التي لا يمكنها إنجاز ما عليها	تعهد بدفع تعويض للمشتري التسبيقات المدفوعة في حالة عدم تنفيذ العقد	دفع مبلغ في حالة التنفيذ غير الجيد	يدفع المشتري جزء من التسديد الذي دفعه في حالة ما إذا كانت البضاعة رديئة	إعفاء المؤسسات مؤقتا من دفع التسديد الذي دفعه الحقوق والرسوم الجمركية المفروضة عليها جراء عملية الاستيراد

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- نورة بوكونة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، **جامعة الجزائر**، 2011-2012، ص 193.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: المخاطر البنكية التي تغطيها الضمانات البنكية الدولية

تعد المخاطر أهم شيء بالنسبة لأطراف المعاملات الدولية، حيث دائما ما يسعون إلى تجنبها أو تغطيتها وتعد الضمانات البنكية اداة تغطي بعضا من المخاطر. [1]

أولا: تعريف المخاطر البنكية

تعرف **المخاطر** على أنها درجة الاختلافات في التدفق النقدي للاقتراح الاستثماري، عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع له.

وتعرف ايضا على أنها عدم التأكد من حصول الشيء، مع معرفة احتمال حصوله، وكلما اقترب احتمال الحدوث من 50 % زاد الخطر، وكلما اقترب احتمال حدوث من 100 %، أصبح الخطر أكيد الحدوث.[2]

أما المخاطر البنكية فيمكن تعريفها على أنها احتمالية تعرض البنك، أو أحد متعامليه إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين[3].

والخطر البنكي هو "عنصر ريب وشك وتردد يمكنه التأثير على العامل الاقتصادي، أو سياق العملية الاقتصادية."[4]

والخطر هو احتمال وقوع حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها حيث يرى البعض بأن الخطر يمكن أن ينتج عن: [5]

أ- نقص التنوع

ب- نقص السيولة

ج- إرادة البنك في التعرض للمخاطر

---

[1] حسين بلعجوز، رابح بوقرة، مداخلة بعنوان: إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، في الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات المصرفية جامعة المسيلة، يومي 22.23 نوفمبر 2007، ص2.

[2] زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، دار النشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة،2008 ص 183.

[3] حسين بلعجوز، مداخلة بعنوان: إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة، مخاطر تقنيات، جامعة جيجل أيام 6-7 جوان 2005، ص3.

[4] مبارك بوعشة، تسيير المخاطر البنكية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27 جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 288.

[5] مبارك بوعشة، مداخلة بعنوان: ادارة المخاطر البنكية مع اشارة خاصة للجزائر، الملتقى الوطني حول الصيرفة الالكترونية التقليدية ومتطلبات التموقع الجيد، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، أيام 01-02 ديسمبر 2013، ص2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: أنواع المخاطر البنكية التي تغطيها الضمانات البنكية الدولية

تصنف أهم المخاطر التي تغطيها الضمانات البنكية الدولية إلى:

أ- مخاطر عدم السداد:

إن هذا الخطر مهم جدا فالعميل قد لا يسدد ما عليه من دين لسبب أو آخر، أو أن البنك يعجز عن تحصيل ماله في الأجل المحدد لنفس الأسباب، وهذا ما يفسر أنه مهما كانت الضمانات من حيث الحجم، أو النوع فإنها غير كافية لضمان تحصيل الأموال ومهما حاول البنك تحصيل أمواله بالطريقة القانونية فهي الأخرى تعد له خسارة، نظرا للتكاليف المادية والمعنوية وخسارة للوقت، كما تفوت عليه فرصا أخرى لتوظيف أمواله آخذين بالاعتبار المدة الزمنية التي تتطلبها إجراءات المنازعات القضائية على القروض غير المسددة".[1]

ب- مخاطر السيولة:

وهو خطر الشح في الموارد الأولية لدى البنك، وتتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف، أو أحد عملائه على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة في الأجل القصير.[2]

ج- مخاطر سعر الفائدة:

تعرف مخاطر سعر الفائدة على أنها "مخاطرة تراجع إيرادات نتيجة لتحرك أسعار الفائدة"، وهي المخاطر الناتجة عن تعرض المصرف للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائدات المصرف والقيمة الاقتصادية لأصوله وخصومه.[3]

د- الخطر العام:

إن هذا النوع من الأخطار يمثل انعكاسا للأوضاع العامة، وللمتعامل ومحيطه الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، فهو مرتبط بالأزمات مهما كان شكلها أو طبيعتها، كذلك الحال بالنسبة للمخاطر المترتبة بالظروف والأحوال الطبيعية (زلازل، فيضانات) أو السياسية كالحروب، فهي تسبب مشاكل جمة بالنسبة للمتعامل

[1] مبارك بوعشة، مرجع سابق، ص3.

[2] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجزائرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2000، ص49.

[3] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، كلية التجارة جامعة عين شمس مصر، الإسكندرية، 2003، ص 73.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي، وتفقده القدرة على الوفاء بالتزاماته عند حلول الآجال، إن هذه الأحداث العامة من الصعب عادة التنبؤ بها وحصرها ومن ثم من الصعب التحكم فيها وأخذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها.[1]

هـ- الخطر الاقتصادي

إن هذه المخاطر مرتبطة بأحد الأوجه التالية:[2]

- طبيعة النشاط الممول:

قد تنشأ تغيرات في مجال النشاط الممول، بحيث لا يستطيع البنك التحكم فيها، كتغيرات في شروط الاستغلال أو الإنتاج والناتجة عن تقلبات الأسعار في الأسواق المحلية، والدولية، وضعف القدرة التنافسية للنشاط الممول... الخ وكل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على نشاط المتعامل موضوع التمويل.

- العميل أو العملية موضوع التمويل:

إن هذا النوع من المخاطر مرتبط بطبيعة العملية المراد تمويلها، مدها، مبلغها، وكذا مدى توفر شروط نجاحها فكلما كانت الشروط مواتية لتنفيذ هذه العملية كلما قل الخطر والقضية هنا مرتبطة أساسا بالوضعية المالية للعميل، فضلا عن موقعه في السوق الوطني والعالمي على حد سواء، وما يتعلق بنشاطه وكذا مدى توفره على العنصر البشري النوعي، القادر على تجنب وتسيير المخاطر المهنية المتوقعة، فالبنك قد يتعرض إلى هذا النوع من المخاطر إذا منح تسهيلات لعميل تنعدم به هاته الشروط.

و- مخاطر السعر:

وهي المخاطر التي يتعرض لها البنك أو أحد عملائه من التغيرات المعاكسة في أسعار السوق (سوق البضائع)، والتي قد تتسبب في حدوث خسائر مالية.[3]

كما قد تنجم عن عمليات الاستيراد والتصدير مخاطر اخرى يمكن تقسيمها على أساس ثلاث مراحل أساسية في عملية البيع الدولي وهي كالآتي:[4]

---

[1] عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص 51.

[2] مرجع نفسه، ص 51، 52.

[3] ميرفيت ابو كمال، الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، 2007، ص 73.

[4] نورة بوكونه، مرجع سابق، ص 155-157.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– أخطار قبل الاستلام:

هو الاتفاق الذي يكون بين المصدر والمستورد والذي بعقد تجاري يبين بنوده طريقة التمويل، كيفية الاستلام، شروط الدفع...إلخ. وفي هذه المرحلة حل المخاطر تكون على عاتق المصدر كون البضاعة لا تزال تحت مسؤوليته.

– أخطار بين الطلبية والإرسال يمكن تمييز نوعين من الأخطار:

– الخطر الاقتصادي أو خطر ارتفاع التكاليف

– خطر الصنع (خطر الإنتاج)

– أخطار ما بين الإرسال والاستلام

إلى جانب المخاطر التجارية والسياسية التي ذكرت سابقا، هناك ثلاث مخاطر تؤدي إلى الخسائر الخاصة وأخرى إلى الخسائر المشتركة وأخرى إلى خسائر متميزة. [1]

– أخطار بعد الاستلام:

هنا تنتقل المخاطر من عاتق المصدر إلى عاتق المستورد، تندرج ضمن هذه المراحل ثلاث أنواع:

1 – 1 الخطر المتعلق بالمستهلك:

عند استلام البضاعة من طرف المستورد، والتي توزع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الوسطاء إلى المستهلك النهائي، الذي يمثل المستعمل هذه السلع، القاعدة العامة تنص على أن كل شخص طبيعي أو معنوي (تضرر بعد استعماله لسلعة معينة، يمكنه أن يبحث عن المسؤول عنها، إما الصانع أو البائع لها ومطالبته بالتعويض، وعلى المسؤول أن يخضع للحكم المطبق عليه بتسديد مبلغ أو استبدال البضاعة أو التعويض بأي شكل من الأشكال. هذا وجب اختيار المصدر لما يصدره والمستورد لمن يتعامل معه حي لا يضطر لدفع تكاليف هم في غنى عنها.

2 – 1 مخاطر أسعار الصرف:

إن خطر سعر الصرف المرتبط بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة، وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض، مما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقرض عند حلول

[1] ميرفيت ابو كمال، مرجع سبق ذكره، ص 74.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آجاله، كما ويمكن أن ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات أو التدابير التي تستخدمها السلطات النقدية، والتي من شأنها أن تؤثر على القيمة الحقيقية القروض الممنوحة كتخفيض قيمة العملة، هذا الذي يمثل خطر حقيقي بالنسبة للبنك على اعتبار أنه يؤدي إلى فقدان القيمة الحقيقية بسبب انهيار قيم الوحدة النقدية، أداة تقييم القروض، وهنا نجد أن العميل هو الذي يتحمل بالدرجة الأولى مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر ومحاولة تجنبها أو التقليل من حد ذاتها.

ومنه نستخلص أن خطر الصرف يتحدد في الفرق الموجود ما بين السعر المتفق عليه عند إبرام الصفقة، والسعر الذي يصبح بعد التنفيذ، حيث أن هذا السعر محدد بعملة صعبة تخضع لمتغيرات السوق التي تؤثر عليه، ولهذا يقع الخطر على الطرفين بالنسبة:

- للمستورد في حالة زيادة معدل الصرف.
- للمصدر في حالة نقصان معدل الصرف.[1]

3 – 1 خطر عدم الدفع:

بعد تنفيذ طلبية إرسال البضائع أو تنفيذ الصفقة المتعاقد عليها، قد تظهر عدم التسوية الجزئية أو النهائية للسعر، وهذا ما يعرف بخطر عدم السداد او عدم الدفع، إن هذا الخطر مهم جدا فالعميل قد لا يسدد ما عليه من دين لسبب أو آخر، أو أن البنك يعجز عن تحصيل ماله في الأجل المحدد لنفس الأسباب، وهذا ما يفسر أنه مهما كانت الضمانات من حيث الحجم، أو النوع فإنها غير كافية لضمان تحصيل الأموال ومهما حاول البنك تحصيل أمواله بالطريقة القانونية فهي الأخرى تعد له خسارة، نظرا للتكاليف المادية والمعنوية وخسارة للوقت، كما تفوت عليه فرصا اخرى لتوظيف أمواله اخذين بالاعتبار المدة الزمنية التي تتطلبها إجراءات المنازعات القضائية على القروض غير المسددة.

ويعود هذا لعدة أسباب قد تكون:

– أسباب داخلية:

خاصة بالمصدرين، حيث يتهاون البائع بعدم المتابعة الجيدة للأعمال، غياب العقد التجاري أو فاتورة غير واضحة... إلخ.

[1] ميرفيت ابو كمال، مرجع سبق ذكره، ص 75.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– أسباب خارجية:

كعدم توفر العملة الصعبة للمستورد لإكمال التحويل، أو الرفض الدفع بسبب النوايا السيئة للمستورد.

يعتبر الدفع آخر مرحلة في السلسلة التجارية، حيث إذ لم يتم فإنه سيخل بالذمة المالية للمصدر.

هذا لا بد أن تدرس العملية من مختلف جوانبها لتجنب هذا الخطر على المصدر، وأن يحلل رقم أعمال الزبائن، خصائصهم وسائل وآجال الدفع المقدمة لهم، ومن أهم أسباب الوقوع في هذا الخطر:

- تركيز البيع: على عدد قليل من الزبائن أو على منطقة جغرافية محددة.
- خصائص المستورد: التي توحي بخطر عدم الدفع.

ومن أجل التقليل من حدة الخطر يقوم المتعاملين أو البنوك باتخاذ جملة من الإجراءات كتقسيم الأخطار، الدراسة جيدة الوضعية السوق والمنافسة وتغيرات مؤشراتها، التحوط بالضمانات البنكية الكافية وتتبع وضعية العملاء وغيرها من الإجراءات.

كما يمكن القول إن اختيار الضمانات البنكية في الإطار الدولي، هو جانب كبير للتحوط ضد المخاطر التي تواجه البنك وتواجه العميل، بذاته حيث تساعد الضمانات البنكية الدولية، بتغطية المخاطر المذكورة سلفا، حسب خصائص كل نوع لكنها تجتمع في بعض النقاط مثل أن جميع الضمانات البنكية الدولية تغطي خطر عدم السداد، كما أن الدور الأساسي للضمانات البنكية الدولية الحديثة يكمن في تغطيتها للمخاطر البنكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للضمانات البنكية الدولية

خلال هذا المبحث نحاول عرض ما نعتبرها من أهم الدراسات السابقة فيما يتعلق بموضوع الدراسة، وذلك لغرض الإحاطة أكثر بالموضوع، حيث تم تقسيم هذه الدراسات حسب اللغة، وتخصيص جزء التحليل هاته الدراسات وتحديد أوجه الاختلاف والتشابه.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى اهم الدراسات التي سبقتنا إلى هذا موضوع الضمانات البنكية الدولية والمواضيع القريبة منها.

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

إن أهمية الضمانات البنكية الدولية تحلب رغبة الدارسين البحث عنها والتعرف عليها، ورغم ندرة هذه الدراسات وقلتها بالنسبة لحجم الموضوع، خاصة في الدراسات العربية إلى أن هناك دراسات تتعلق بهذا الموضوع نستعرضها فيما يلي:

- **دراسة مصطفى راحلي بعنوان** " مدى مساهمة الضمانات في تغطية القروض البنكية الخارجي "

دراسة حالة البنك الوطني B.N.A المديرية الجهوية لشبكة الاستغلال، ورقلة خلال فترة 2010-2012، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني في ميدان العلوم الاقتصادية، 2014-2015.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى فاعلية الضمانات لتغطية القروض البنكية في البنوك التجارية، والمديرية الجهوية لورقلة 184 وأخذت فترة زمنية للدراسة من 2010-2012، وتمحورت اشكالية هذه الدراسة حول مدى فاعلية الضمانات كسبيل لتغطية القروض البنكية في البنوك التجارية.

حيث سعت هذه الدراسة إلى تقديم لمحة عن البنوك التجارية وعن القروض والضمانات، وأهميتها كما استعرضت مجموعة من الدراسات السابقة، التي لها علاقة بالموضوع في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فتطرقت إلى دراسة حالة منح قرض لمديرية الاستغلال بورقلة من طرف البنك الوطني الجزائري. وكانت أهم النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسة كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. أن البنك هو حلقة من حلقات الاقتصاد ويكمن نشاطه في جمع الودائع ومنح القروض.

2. أيضا أن اتباع الخدمات المتطورة في المجال البنكي، تسمح بترقية النشاط البنكي وتقديم أفضل الخدمات.

3. أن تنوع القروض الممنوحة من طرف البنك المتمثلة في القروض الموجهة للاستغلال والاستثمار والتجارة الخارجية.

4. أن توفر الضمانات العينية عند منح القرض، لا تعني الاعتماد على التحليل المالي كأساس لتقليل عدم السداد، وذلك على الرغم من أنها تعتبر هامش امان للبنوك، لذلك نجد محللي الائتمان يعتمدون على النسب والمؤشرات المالية لتقييم هذا الخطر قبل اتخاذ القرارات الائتمانية.

5. أن المديرية الجهوية لشبكة الاستغلال تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة، حيث نجد أن محللي الائتمان يطلبون قوائم مالية من الزبون، ويشترطون تدقيقها من طرف محافظ الحسابات.

6. أن المديرية الجهوية لشبكة الاستغلال لا تثق في الزبون، بل تعتمد على الضمانات كركيزة أساسية تضمن بها القروض الممنوحة، والفوائد المترتبة عنها عند تاريخ الاستحقاق، كما تعتبرها كخط دفاع أول.

7. يرغب البنك في الحصول على ضمانات تعادل أو تفوق قيمتها قيمة القرض المقدم.

▶ **دراسة أمينة ايدري**، "دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية" دراسة حالة في بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر – ABC - A وكالة حاسي مسعود، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة 2011-2012. هدفت هذه الدراسة إلى:

إبراز دور البنوك ومساهمتها في تمويل التجارة الخارجية، والتعرف على الضمانات البنكية الدولية وكيفية التعامل بها في مجال التجارة الخارجية، وتحديد مختلف المخاطر التي يمكن تفاديها وتغطيتها من خلال الضمانات البنكية الدولية.

وتظهر هذه المذكرة الى أن أهمية البحث في هذا المجال بغرض محاولة دراسة الضمانات البنكية الدولية، من خلال التعرف على أهم الإجراءات المطبقة من طرف البنوك المعالجة وتسيير هذا النوع من الضمانات، مع إبراز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دورها الفعال في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، كوسيلة لحماية حقوق المتعاملين الاقتصاديين في مجال التجارة الخارجية.

حيث سعت إلى هذه الدراسة إلى التعريف بالتجارة الخارجية وتقنيات تمويلها ودور البنوك فيها، وأبرزت مجموعة من المفاهيم حول الضمانات البنكية الدولية وأنواعها والمخاطر التي تغطيها هاته الضمانات.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ما يلي:

أنه وبالرغم من مساهمة الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية، ودورها الفعال في تغطية المخاطر المصاحبة لها، إلى أنها تواجه صعوبات في تغطية المخاطر السياسية، بحيث لا يمكن تغطيتها بشكل كامل فهي تساهم فقط في التقليل منها، كما هو الحال بالنسبة للمخاطر التي قد تنجم عن اختلاف القوانين المطبقة من طرف الدول، رغم توحيد القواعد التي تخص هذا النوع من الضمانات من طرف غرفة التجارة الدولية.

وأضافت هذه الدراسة أن البنوك الجزائرية لا تتعامل بكثرة بهذا النوع من الضمانات ولا تهتم بها، بسبب وجود وسائل أخرى لتجنب المخاطر التي قد تنجم عن تمويل التجارة الخارجية، كاللجوء إلى التأمين على مخاطر القروض من طرف مؤسسات التأمين، وقد يرجع السبب كذلك إلى قوانينها الغير العادلة كالإجراء المتمثل في رفع اليد الذي يقدم من طرف الزبون، قبل انتهاء صلاحية الضمان الذي قد تصحبه خسارة لا بأس والمتمثلة في دفع قيمة الضمان بأكمله زيادة عنه الفوائد والعمولات المترتبة عليه في حالة ما إذا لم يسلم في الآجال المحددة أي قبل انتهاء الصلاحية، و ذلك بدون صدور أي خطأ أو خلل في تنفيذ التزامات الزبون اتجاه المستفيد، مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفتها المرتفعة التي تصل إلى 15 بالمائة من قيمة العقد التجاري.

◄ **دراسة اسيا قاسمي بعنوان** " تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض البنك "دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري – البويرة – رسالة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2008 – 2009.

سعت هذه الدراسة إلى التعريف باليات وأدوات إدارة الأخطار في نوع المستجدات البنكية، من أجل المعرفة الجيدة لنطاق العمل المالي والمصرفي والتقنيات المتقدمة في عالم اليوم، في سبيل إدارة هذه المخاطر والسيطرة عليها، ومحاولة معرفة مختلف الجوانب المتعلقة بالضمانات، والكشف عن المشاكل التي تواجهها، واستنباط الحلول للتقليل من آثارها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد وصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والملاحظات في الجانب التطبيقي والجانب النظري، التي كانت أهمها ما يلي:

- أن سلامة القطاع المصرفي لا تقوم بالضرورة على أسس محاسبية ومعدلات رياضية فحسب، فالخلفيات السياسية والاقتصادية والقانونية ونزاهة المديرين، والاستعمال السليم للصلاحيات المعطاة لهم هي التي تحدد استمرارية القطاع لا نكسته.

- كما أن البنوك الجزائرية بنوك صغيرة ومتواضعة، ولا تؤدي أدوارا فعالة في الخدمات المصرفية، مما جعلها في حالة عدم القدرة على المقاومة والمنافسة ويعرضها للانهيار.

- يشكل الائتمان المصرفي في معظم المصارف الجزء الأكبر من نشاطاتها، فكان من الطبيعي إذن أن تخص مخاطر الائتمان بالاهتمام الأول من قبل المصارف والسلطات الرقابية.

- ينطوي العمل المصرفي على التعامل مع المخاطر والتقليل من النتائج السلبية لهذه المخاطر، ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد الأساس الذي بني عليه مبدأ إدارة المخاطر، والذي يعتبر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي يواجهها المصرف.

- أن الفترة التي يستغرقها البنك لدراسة ملفات طلبات القروض طويلة، وللإجابة على طلبات زبائنه يستغرق مدة أطول.

- ضعف النظام المعلوماتي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على المعلومات المتعلقة بزبائنه، والتي تسمح له بإصدار القرارات السليمة لمنح القرض، والكشف المبكر عن حالات عدم الدفع الممكنة.

- عملية تكوين المؤونات لتغطية المخاطر المحتملة ضعيفة، وفي بعض الحالات منعدمة، وهذا ما يعني إهمال البنك الضرورة تغطية المخاطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

► **Christophe Lefèvre**, Garanties bancaires et financements, Thèses doctorat université de Montpellier France dans le cadre de Droit et Science Politique, en partenariat avec Laboratoire de Droit Privé (laboratoire) 2015.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع الضمانات البنكية والتمويل المصرفي، من خلال التعرف على الدور المتزايد الذي سيتخذه قانون الضمان في سياق أنشطة التمويل المصرفي.

كما تطرقت هذه الدراسة إلى إصلاحات بازل III حيث يكمن الهدف الرئيسي منها هو تعزيز النظام المالي، بما في ذلك إضافة قيود إخضاع البنوك المتطلبات الحيطة لمخاطر الطرف المقابل، وقد وضعت تطوير موضوع "الضمانات المصرفية والتمويل" من دليل موضوعي على الدور المتزايد له، كما أن الواجب اتخاذها وفقا لقوانين الضمان لا سيما في سياق أنشطة التمويل المصرفي، والهدف من هذه الرسالة هو معرفة طرق استخدام الضمانات من قبل البنوك، خاصة أن بعض الضمانات وخاصة التقليدية منها تعتبر بمثابة تمويل في ميدان التجارة الدولية أو في أي ميدان آخر.

وأوضحت هذه المذكرة بعض التغييرات في قانون الإفلاس إضافة إلى ذلك بعض الشروط التي تستخدم من قبل العاملين والبنك، لتعزيز أمنها ومدى فاعليتها مثل بند الضمانات في الصكوك المالية.

كما اعتبرت هذه الدراسة أن نعتبر أن تحديد البنك لمخاطر الشركة، يتطلب قدرا من فعالية ضمانات، ولكن إدارة المخاطر يتم بالتعامل مع كثافة مختلفة يجب أن تؤدي في نهاية المطاف إلى قراءة مختلفة من التعرض لرأس مال المصرف إلى حالة منح التمويل، علاوة على ذلك يقدم السوق تغطية المخاطر التي يمكن أن تجعل البنوك تدخل في عمليات تمويل محددة، بما في ذلك الشؤون الدولية.

كما قامت هذه المذكرة بالمقارنة بين قوانين الضمان في فرنسا مع من البلدان الأوروبية الأخرى، ومع بعض دول المحيط الأطلسي.

► Koffi Gnofam, Les sûretés et les garanties du crédit dans la loi de sauvegarde des entreprises en difficulté, Thèse de doctorat en Droit privé et sciences criminelles, Université de Paris 8, 2012,

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل موضوع الكفالات والضمانات البنكية في القانون الخاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد تضمنت هذه المذكرة إلى أنه لابد من وجود ضمانات وكفالات بنكية، تضمن السير الحسن للإجراءات الائتمانية بين الشركات ومدينيها كما أنهما تنظمها وتسعى إلى وقايتها من المخاطر، التي تواجهها كمخاطر العسر المالي ومخاطر عدم السداد، كما تضمنت هذه المذكرة أهم التشريعات التي جاء بها القانون الفرنسي في 23 مارس 2006، فيما يخص مجال الضمانات البنكية.

► Mohammad Soltani, Effets des garanties autonomes et des garanties bancaires en droit français et iranien, Thèse de doctorat en Droit privé Strasbourg, France, 2009.

تهدف إلى دراسة وتحليل موضوع آثار الضمانات المستقلة، والضمانات البنكية في القانون الفرنسي، والإيراني، حيث سعت هذه المذكرة إلى إبراز دور الضمانات المستقلة ودور الضمانات البنكية، في المعاملات الدولية كما بينت النظم القانونية الفرنسية المتعلقة بالضمانات وآثارها على المعاملات الدولية، وقارنتها بالقوانين الايرانية في نفس المجال.

► M. Zakaria BEN ABDENNEBI, Gestion des crédits et encaissement documentaire à l'importation, technique, analyses et perspective, à AMAN BANK, projet de fin d'études, Mastère spécialisé en gestion des organismes financiers et bancaires, école supérieure des sciences de gestion. Université internationale, Tunis 2006.

هذه الدراسة هي دراسة ماستر غير منشورة بجامعة الدولية بتونس، تهدف إلى دراسة وتحليل موضوع تسيير الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي في عملية التصدير.

حيث تناولت الإطار النظري لتقنيات التحصيل، والاعتماد المستندي وخطابات الضمان، وكيفية سير عملهم من جهة وبحال التجارة الخارجية، وعمليات الصرف، (تحديد أنظمة الصرف المختلفة ووضعياته المختلفة) من جهة أخرى، كما عرضت العناصر الأساسية في عمليات التبادل التجاري، من طرق الشحن (بري، جوي، بحري)، مختلف وثائق الشحن والتحويلات، العقود التجاري.

أما في الإطار التطبيقي لهذه الدراسة كان عبارة عن دراسة حالة، لتطبيق وتحليل تسيير الاعتماد، والتحصيل المستندي حيث تم عرض مراحل سير تقنيات الاعتماد، والتحصيل المستندي، وخطابات الضمان، وتحليل مختلف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراحلها والتعقيب على الجوانب التقنية لها وتحديد نقاط قوة وضعف التقنيتين من خلال مختلف الجوانب التقنية الإدارية والتجارية.

وكانت أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة:

هي الحث على تسهيل الإجراءات الداخلية للدول للوصول إلى السرعة في التنفيذ، وذلك بالاعتماد على نظام اللامركزية كذلك أهمية التعامل بالاعتماد، والتحصيل المستندي الالكتروني وخطابات الضمان لتسهيل العمليات.

أنه يجب العمل على تطوير وتسهيل المعاملات المتعلقة بالضمانات البنكية الدولية وتبين شروط وقواعد موحدة دوليا.

المطلب الثاني: تحليل الدراسات السابقة

بعد عرض ملخص دراسات السابقة، سنحاول في هذا الجزء عرض تقييم عام حول هذه الدراسات.

أولا: دراسة راحلي مصطفى

بالرغم من كثرة المزايا هذه الدراسة وتعدد الأفكار التي جاءت بها، حيث ركزت على تقديم كل الجوانب المتعلقة بالبنوك والضمانات إلا أن هذه الدراسة تختلف عن دراستنا من حيث نوعية الضمانات المدروسة، حيث أنها ركزت على الضمانات الائتمانية وضمانات القروض، بينما نحن في دراستنا تطرقنا إلى الضمانات البنكية الدولية المتعلقة بالتجارة الخارجية، والحال نفسه سيكون في الجانب التطبيقي للدراسة.

ثانيا: دراسة أمينة ايدري

هذه الدراسة هي دراسة ماستر حيث تشبه هذه الدراسة دراستنا إلى حد كبير، لكن هناك بعض الاختلافات البسيطة بين الدراستين حيث أن دراسة أمينة ايدري تكلمت بكثرة عن التجارة الخارجية، وتمويلها، وعن البنوك التجارية، بينما لم تتكلم كثيرا عن الضمانات البنكية الدولية، الذي يعتبر المتغير الأساسي للدراسة كما المنهجية المتبعة في هذه الدراسة غير المنهجية التي نتبعها، منهجية (IMRAD)، حيث نركز نحن على الجانب التطبيقي أكثر من الجانب النظري بينما دراسة أمينة ايدري ركزت على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي.

ثالثا: قاسمي آسيا

هذه الدراسة دراسة ماجستير وهي ككل الدراسات لديها جوانب ايجابية وجوانب سلبية، لكن ما يهمنا هو مدى قربها إلى دراستنا الحالية دور الضمانات البنكية الدولية في تنمية التجارة الخارجية، فهذه الدراسة تطرقت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى الضمانات والجوانب المتعلقة بها والأخطار البنكية، لكنها تحدثت عن الضمانات التي تغطي القروض ومدى جدوى هاته الضمانات، بينما نحن سنتحدث عن الضمانات البنكية الدولية، التي تغطي التجارة الخارجية، ومدى مساهمتها في رفع وتنمية وترقية التجارة الخارجية، وبنفس الشيء سنختلف ايضا عن هذه الدراسة أيضا في الجانب التطبيقي.

رابعا: دراسة Lefevre Christophe

هذه الدراسة هي تطرقت إلى الضمانات البنكية، والتمويل المصرفي، بمنظور قانوني، حيث ركزت على الجوانب القانونية للضمانات وشروط التمويل المصري من الناحية القانونية، ونحن أيضا سنتكلم عن الضمانات البنكية الدولية لكن من الجانب الاقتصادي.

خامسا: دراسة M. Zakaria BEN ABDENNEBI

هذه الدراسة هي دراسة ماستر بجامعة تونس، تميزت بجوانب إيجابية كثيرة حيث تناولت أهم التقنيات التي تساهم في تنمية التجارة الخارجية وهي تقنية الاعتماد والتحصيل المستندي وخطابات الضمان، غير أنها اختلفت مع دراستنا في بعض النقاط كوننا سنركز على الضمانات البنكية الدولية، ومدى مساهمتها في التجارة الخارجية وهذا ما سنأتي به بجديد على هذه الدراسة.

سادسا: Kof Gnofam

هذه الدراسة تكلمت عن الضمانات والكفالات البنكية من منظورها القانون، تبعا للتخصص – قانون خاص – كما انها تكلمت عن الضمانات الائتمانية الخاصة بالقروض، لا عن الضمانات الخاصة بعمليات التجارة الدولية.

سابعا: دراسة Mohammad Soltani

هذه الدراسة تطرقت إلى الجوانب القانونية المتعلقة بالضمانات المستقلة، والكفالات المصرفية في التشريعات الفرنسية والايرانية، كما أبرزت الآثار الايجابية للضمانات والقوانين المتعلقة بها، وهذه كلها نقاط ايجابية لهذه الدراسة لكنها تختلف قليلا عن موضوعنا، حيث اننا نتكلم عن الضمانات البنكية الدولية ودورها في تنمية التجارة الخارجية، وهذا كله من الناحية الاقتصادية لا من الناحية القانونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خـلاصـــــة:

من خلال الدراسة النظرية فان التعامل بالضمانات البنكية مهم جدا في هذا المجال فالضمان يغطي خطر مستقبلي محتمل الحدوث وهو عدم قدرة المصدر على تنفيذ التزاماته التعاقدية اتجاه المستورد أو العكس، اذ يعتبر وسيلة ضرورية في العمليات الدولية، وينقسم بدوره الى الضمانات التي تخدم المستورد منها ضمان المناقصة، ضمان حسن التنفيذ، ضمان استرجاع التسبيق،.....الخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الثانـــي:

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي 094

- **المبحث الأول**: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة
- **المبحث الثاني**: عرض النتائج ومناقشتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيـــد:

يعتبر البنك الخارجي الجزائري من بين البنوك التجارية، وينصب نشاطه في تسهيل العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع باقي دول العالم، ويختص بضمان وتنفيذ العمليات الاقتصادية الخاصة بالتجارة الخارجية وله عدة فروع في الوطن، منها وكالة الوادي والتي خصصنا دراستنا فيها.

المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول: الطرق المستخدمة

سنقوم في هذا المطلب بشرح عينة ومجتمع الدراسة، والتي اعتمدنا عليها لحل إشكالية بحثنا عن طريق استخدام أدوات البحث، إضافة إلى جميع الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة.

إن مجتمع الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية الهادفة، وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة، وكما رأينا من قبل أن هذا البحث يناقش دور الضمانات البنكية الدولية، في تنمية التجارة الخارجية فقد تم اختيار العينة أو مجتمع الدراسة، الذي يتمثل في البنك الخارجي الجزائري، وقد تم اختيار هذا المجتمع لتطابقه مع إشكالية الدراسة التي حددت وكذلك لتوفر المعلومات عليه حيث تم اختيار العينة منها، وهي البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع دراستنا في البنك الخارجي الجزائري، وعلى أساسه تم اختيار عينة الدراسة وهي وكالة البنك الخارجي الجزائري لولاية الوادي.

أولا: تقديم البنك الخارجي الجزائري

بدأت الجزائر في تأميم البنوك الأجنبية سنة 1967 والتي حلت محلها البنوك التجارية تملكها الدولة، ومن بين هذه البنوك التي ظهرت بعد التأميم البنك الخارجي الجزائري[1].

1- نشأة البنك الخارجي الجزائري

لقد عرفت نشأت البنك الخارجي الجزائري عدة مراحل حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم حيث[2]:

---

[1] معطيات من البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي.

[2] سليمة حوبة وآخرون، تقييم الكفاءة الإنتاجية للمصرف التجاري، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة حمة لخضر الوادي، 2013-2014، ص71.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم تأسيس البنك الخارجي الجزائري بموجب أمر رقم 67-204 المؤرخ في 26 جمادي الثانية من عام 1387 الموافق لـ 01 أكتوبر 1967، وبهذا فهو ثالث وآخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي وقد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك تجارية وهي:

- بنك باركليزفي 30 أفريل 1960
- القرض الليوني في 01 أكتوبر 1967
- الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967
- قرض الشمال في 31 ماي 1968
- البنك الصناعي للجزائر والبحر المتوسط في 1968/05/31
- الأمر الذي أخر هيكلة البنك الخارجي الجزائري إلى غاية 01 جوان 1968 برأس مال قدره 20.000.000.00 دينار جزائري ويمارس البنك الخارجي الجزائري كل مهام البنوك التجارية، وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع فهو بنك ودائع تابع للدولة والذي توسعت مهامه عام 1970 ميلادي، إضافة لجمع الودائع الجارية يقوم من جانب الإقراض بتمويل التجارة الخارجية فهو يقوم بمنح القروض للاستيراد، كما يقوم بتامين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم، أيضا المشاركة في بنوك أجنبية وعقد تعاملات معها، كما تقوم بتوفير المعلومات للموردين والمصدرين الجزائريين حول إمكانية البيع والشراء.

كما تمتد النشاطات الإقراضية للبنك الخارجي الجزائري الى قطاعات أخرى ففي هذا البنك ترتكز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل سوناطراك وشركات الصناعة الكيمياوية والبتروكيماوية وقطاعات اقتصادية أخرى على عكس ما هو منصوص عليه فيما يتعلق بتخصيص النظام البنكي وبعد 21 سنة من الوجود أصبح البنك الخارجي الجزائري أول مؤسسة تستقل بأموالها وذلك بمرسوم 01/89 المؤرخ في 1989/01/12م تحول البنك الخارجي الجزائري إلى مؤسسة بالأسهم باحتفاظه كليا بمبادئه وأهدافه المسطرة بموجب قانون 1967/10/01م، رأس مال البنك الخارجي الجزائري مقسمة إلى أربعة أقسام تظهر على النحو التالي:

- أموال المشاركة الالكترونية، والاتصالات السلكية واللاسلكية 35 بالمئة
- الأموال المشاركة للخدمات 20 بالمئة
- الأموال المشاركة للصيدلة، الكيمياء والبتر وكيمياء 10 بالمئة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبلغ رأس مال بنك الجزائر الخارجي حوالي 24.5 مليار دينار جزائري والذي تم رفعه سنة 2011 إلى 76 مليار دينار جزائري أي بزيادة قدرها 51.5 دينار جزائري، وأكد مسؤول بنك الجزائر الخارجي أن هذه الزيادة تأتي اثرى تحويل جزء من الفوائد المحققة من طرف البنك إلى رؤوس أموال خاصة نتيجة مختلف النتائج المعتبرة التي تحصل عليها هذا البنك، وتم رفعه في سنة 2014 الى 100 مليار دينار ليصل في 2016/08/01 الى 150 مليار دينار، ومقره الاجتماعي بشارع 11 العقيد عميروش بالجزائر العاصمة.

ويضم البنك حاليا (08) مديريات جهوية و (100) وكالة محلية.

وصنف البنك الجزائر الخارجي كثالث أكبر بنك في شمال إفريقيا والثامن على مستوى القارة الإفريقية حسب الأسبوعية الدولية "جون أفريك" وعلى مستوى شمال إفريقيا يأتي البنك الخارجي بعد "ناشيونال أوف اجيبت" و"التجاري وفاء بنك" للمغرب حسب تصنيف الـ 200 بنك إفريقي الأوائل تقوم به كل سنة هذه الأسبوعية المستقلة[1].

[1] معلومات مصرح بها من طرف مدير الوكالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري:

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك الجزائر الخارجي من عدة مديريات عبر الوطن، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1) الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

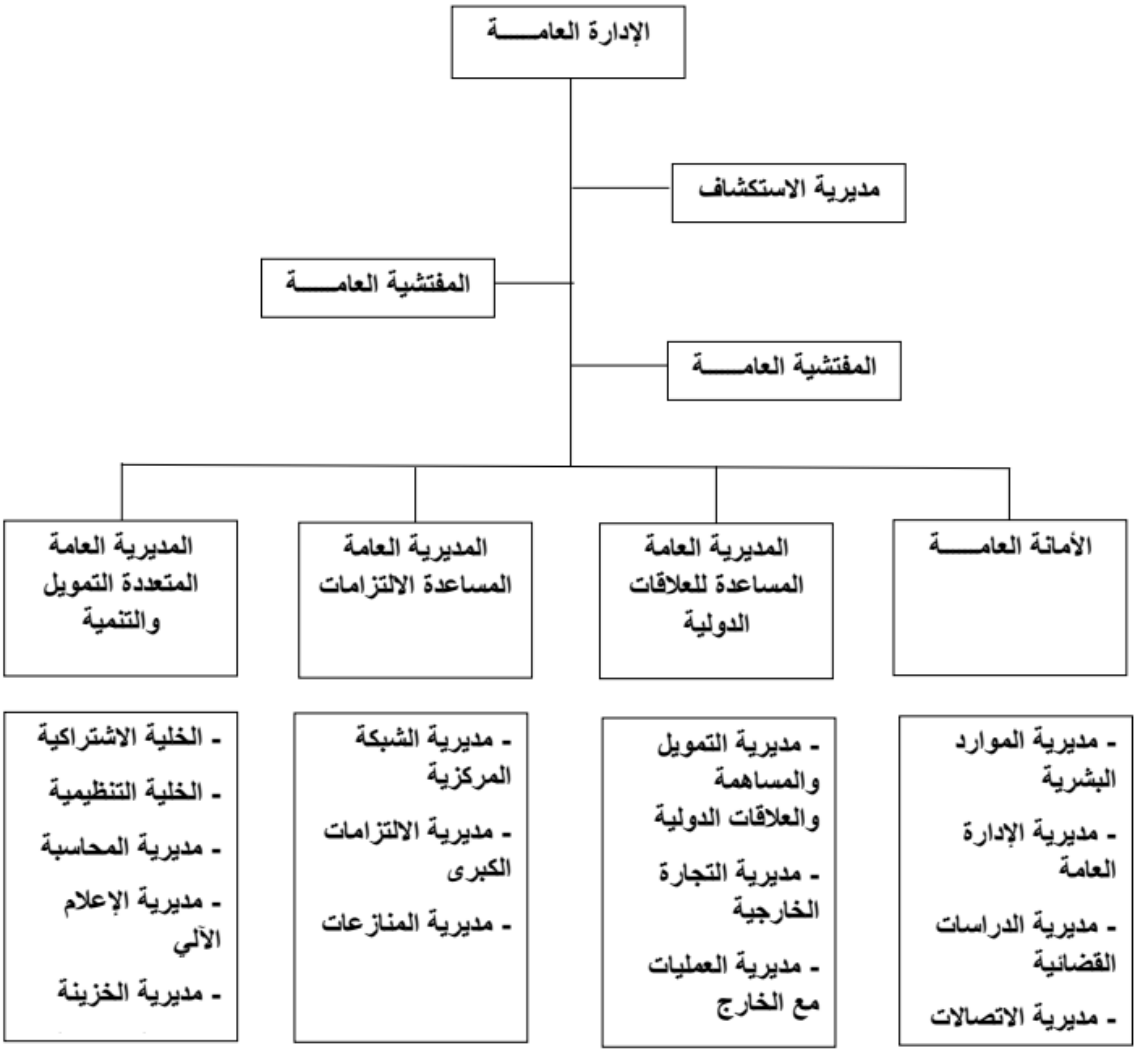

المصدر: البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- مهام وأهداف البنك الخارجي الجزائري

أ- المهام الرئيسية التي يقوم بها بنك الجزائر الخارجي:

من المهام التي يعمل البنك الخارجي على تحقيقها العمل على تامين التمويل للمستثمرين بما فيهم رجال العمال وتكمن فيما يلي:

- تمويل كل عمليات التجارة الخارجية والمساهمة في ترقية الصادرات في إطار القانون وقواعد البنوك.
- فحص كل أنواع القروض الممنوحة، سلفيات كانت أو تسبيقات بدون ضمانات أو مع ضمانات.
- تسيير العلاقات التجارية بصفة ديناميكية مع الزبائن.
- تقديم خدمات مركزية للمؤسسات تشمل إعطائها المعلومات الخاصة بالهيئات الأجنبية المتعاملة معها.
- القيام بجميع العمليات البنكية والمحاسبة الخارجية.
- المحاسبة والمعالجة الإدارية للعمليات مع الزبائن سواء بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية.
- السهر على إعداد وتحليل وكذا تسيير الملفات المتعلقة بالقروض والت تمنح للخواص والمؤسسات والصناعة المتوسطة والكبيرة.
- زيارة وتعجيل احتياجات تمويل المؤسسات والأفراد الذين لهم علاقة مع البنك الخارجي الجزائري.

ب- أهداف البنك الخارجي الجزائري:

تتمحور أهداف البنك الخارجي الجزائري في النقاط الرئيسية التالية:

- إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال تمويل المؤسسات الاقتصادية في المجال الاستثماري والتجاري.
- التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن للأعمال.
- توفير مناصب شغل من خلال تقديم قروض للشباب وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة.
- تجديد الممتلكات والوسائل ومواكبة التطورات الخارجية.
- توسيع مجالات القروض في جميع القطاعات.
- تطوير نوعية وجودت الخدمات المقدمة والتحسين من الأداء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: تقديم البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي

ونتعرض فيه إلى لمحة تاريخية عن البنك الخارجي الجزائري بالوادي وكذا هيكلها التنظيمي، كما سنرى المهام الرئيسية التي تقوم بها المصالح.

1- تعريف البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي (لمحة تاريخية):

من منطلق السياسة الاستراتيجية الاقتصادية التي اتبعتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال والتي مرت بعدة مراحل وبعدت أزمات، وهذه السياسة الخاصة بالتوزيع المحلي لمختلف الهياكل الاقتصادية ذات التنمية الشاملة، والتي كانت مرتكزة على مجال المؤسسات الخاصة والقواعد الهيكلية عموما وعلى إثر التقسيم الإداري الجديد استفادت ولاية الوادي من عدة وكالات بنكية ذات الأرصدة التجارية، ولقد أنشئت البنك الخارجي الجزائري في 27 سبتمبر 1987 بالوادي، حي تقع في حي 400 مسكن بعاصمة الولاية ويشتغل بها حاليا 21 عاملا، وتحمل رقم 094 وتمول العديد من المشاريع التي من شانها النهوض بالتنمية المحلية بالولاية.

وتشمل الوكالة عدة مصالح والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي 094

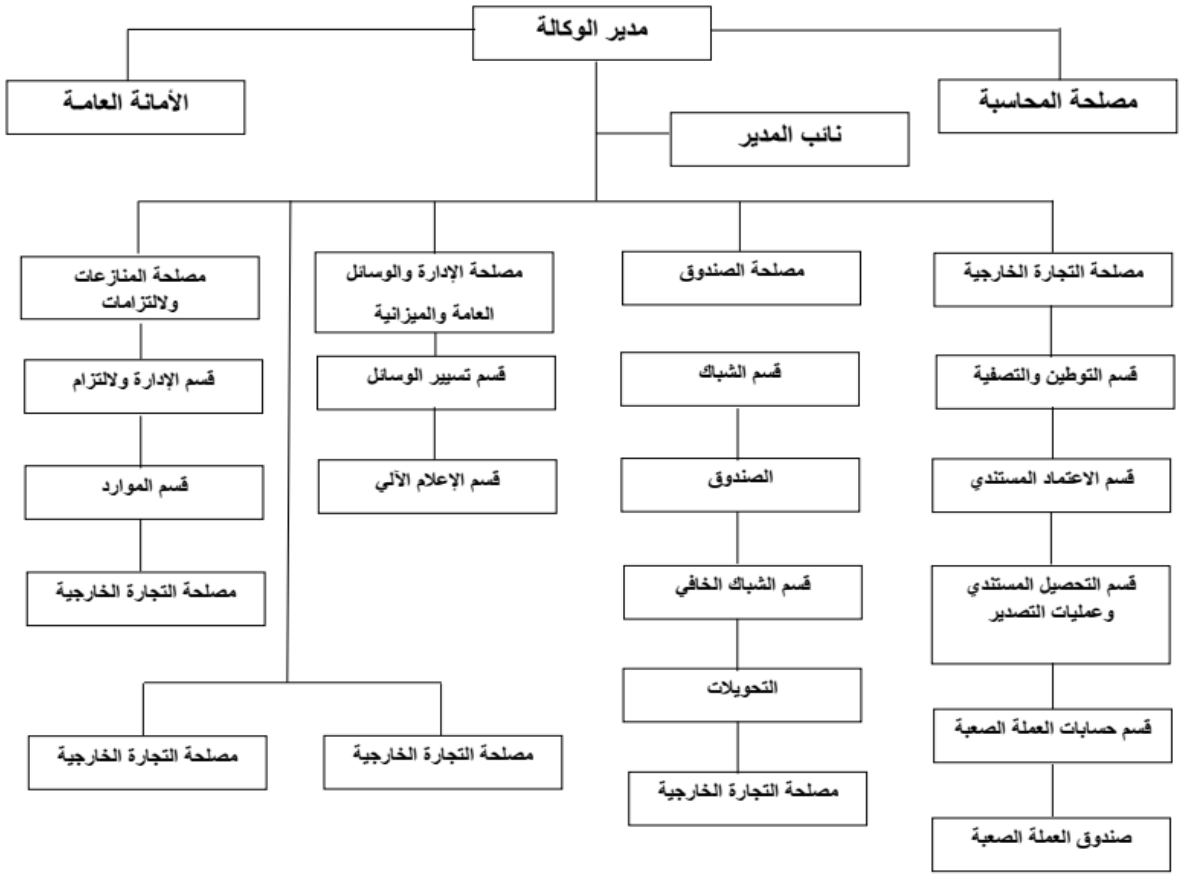

المصدر: معطيات من البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي 094

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- مصالح الوكالة والعمليات التي تتم على مستوى وكالة الوادي 094:

1- مصلحة الصندوق:

تقوم بإيداع وسحب الأموال ومراقبة تحويلها من البنك إلى خارج البنك[1].

2- مصلحة الزبائن والقروض:

حاليا تتكون من ثلاثة موظفين مكلفين بالدراسات، يقومون باستقبال الزبائن سواء طبيعيين أو معنويين، حيث يقومون بفتح الحسابات الجارية بالعملة الوطنية والعملة الصعبة، كما يعملون على دراسة ملفات القروض بمختلف أنواعها (القروض الاستثمارية، القروض العقارية، القروض الاستهلاكية ..... الخ).

ويقومون أيضا بتسليم بطاقات الدفع الالكتروني، وكذلك الأسهم والسندات.

3- مصلحة التجارة الخارجية:

تقوم بجميع العمليات التي لها علاقة بالخارج، دراسة وفتح التوطين البنكي للسلع والخدمات عن طريق الاستيراد والتصدير كما تعمل على فتح الاعتماد المستندي وكذلك التحصيل المستندي والتحويلات الحر.

4- مصلحة الإدارة والوسائل العامة والميزانية:

تعمل هذه المصلحة على تسيير الموارد البشرية (الموظفين)، وتسيير الميزانية والوسائل العامة من خدمات وصيانة وتصليح....

5- مصلحة المنازعات ولالتزامات:

تعمل هذه المصلحة على متابعة ملفات القروض والسلفيات المصرفية، وحجز وتحصيل المبالغ المالية من طرف الهيئات الولائية مثل الضرائب، الضمان الاجتماعي، الجمارك، والبنوك الاخرى.

ثالثا: الضمانات البنكية الدولية التي يقدمها البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي

تقدم البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي مجموعة من الضمانات البنكية الدولية تتمثل أهمها في:

- ضمان المناقصة (Garantie de Soumission)
- ضمان استرجاع التسبيق (Garantie de restitution d'escompte)
- ضمان حسن التنفيذ (La garantie de bonne exécution)
- ضمان اقتطاع الضمان (La garantie de retenu de garantie)
- ضمان الدفع (La garantie de paiement)
- ضمان القبول المؤقت (La garantie admissions temporaire)

[1] معطيات من بنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: مجال ومتغيرات الدراسة

أولا: مجال الدراسة

– المجال الجغرافي

البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي رقم 094 الواقعة بوسط مدينة الوادي بالتحديد في حي 400 مسكن الوادي، حيث تقع هذه الوكالة في ولاية ذات قوة صناعية كبيرة وحجم هائل من المستثمرين، خاصة في مجال التصدير والذي امتازت به الولاية في الآونة الأخيرة[1].

– المجال الزمني:

بالنسبة للمدة الزمنية للدراسة فإنها غير محددة حيث تمت دراسة الحالة في البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي، لمدة طويلة وهذا راجع إلى أحد الطلبة يعمل بالبنك مما سهل لنا عملية التواصل مع المصالح بطريقة سهلة حيث كانت المقابلة متاحة في جميع الأوقات وخاصة مصلحة التجارة الخارجية والتي هي محل الدراسة حيث لم يبخلوا علينا بالمعلومات وتحصلنا على المعلومات الكافية.

ثانيا: متغيرات الدراسة

– المتغير المستقل:

الضمانات البنكية الدولية وهي المتغير الأساسي لدراستنا حيث تم تخصيص جل المذكرة لدراسة الضمانات البنكية الدولية وكيفية إدارتها لمخاطر التجارة الدولية، والتعمق فيه.

– المتغير التابع:

التجارة الخارجية والبنوك التجارية هما المتغيران التابعان، حيث ونظرا لكون التجارة الخارجية وأيضا البنوك، الخارجية مفهومها واسع جدا ونظرا لتقيدنا بمنهجية البحثIMRAD ، ارتأينا إلى عدم التطرق إليهما والتعمق أكثر في المتغير الأساسي لدراستنا.

الفرع الثالث: المنهج المستخدم

اعتمدنا في دراستنا على منهج دراسة الحالة الذي بغرض الوصول إلى نتائج تسمح لنا بمعرفة مختلف الضمانات البنكية الدولية المتبعة في الواقع العملي وفي البنك الخارجي الجزائري على وجه الخصوص.

[1] معطيات من بنك الخارجي الجزائر وكالة الوادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

سيتم في هذا الجزء عرض الأداة المستخدمة لمعرفة كيفية سير الضمانات البنكية الدولية في بنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي، والكيفية التي تسير بها مثل هاته العمليات.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في الجانب النظري

اعتمدنا في جمع المادة العلمية النظرية على عدة مراجع، تتقارب من حيث القيمة ولها علاقة كبيرة بموضوع الدراسة، إضافة إلى المحاضرات والملتقيات والكتب والمجلات المحكمة.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الجانب التطبيقي

- **جمع الوثائق:**

وقد تم اعتمادنا على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي، قصد الوصول إلى حجم الضمانات البنكية الدولية التي تقدمها البنوك، ومدى مساهمتها في التجارة الخارجية، وهذا في ظل المستجدات اقتصاد السوق، وتمكنا من الحصول على الوثائق الخاصة لتحليل إشكالية الدراسة من طرف عمال البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي.

- **المقابلة الشخصية:**

كانت المقابلة عبارة على أسئلة فيما يخص مجال الدراسة، وهي أسئلة مباشرة تحتمل إجابة واحدة، وذلك لضمان السهول والدقة في الإجابة، حيث كانت الأسئلة سهلة ومحددة بغية تسهيل الدراسة كما كان هناك استجواب شفوي وجه لوجه حيث تمت المقابلة مع مجموعة من إطارات البنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

إن عملية عرض النتائج ومناقشتها تتطلب استخدام أدوات وطرق مختلفة، لتسهيل حل إشكالية الدراسة والمتمثلة في دور الضمانات البنكية الدولية في تنمية وتطوير التجارة الخارجية، لذا سنحاول في هذا الجزء عرض طريقة النتائج المتحصل عليها وتحليلها وتفسيرها، بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها من طرف البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي وتلخيصها لتسهيل عملية قراءة النتائج المتحصل عليها وبشكل دقيق.

المطلب الأول: عرض النتائج

سنتناول في هذا المطلب أهم المعلومات المتحصل عليها من البنك الخارجي وكالة الوادي، واهم النتائج التي حصلنا عليها عن طريق مقابلتنا لمجموعة من الإطارات في الوكالة.

الفرع الأول: مراحل سير الضمانات البنكية الدولية في البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي

من المعروف أن جميع أنواع الضمانات البنكية الدولية، تشترك في بعض النقاط والمراحل الأساسية التي يجب أن تمر بها جميع هذه الأنواع، حيث تمر الضمانات البنكية الدولية أثناء تطبيقها بالمراحل التالية[1]:

أولا: المرحلة الأولى

في هذه المرحلة الاساسية يجب ان يتم اتفاق تجاري بين الطرفين (المصدر والمستورد) حول تبادل تجاري او عملية تجارية دولية معينة، حيث يسعى كل من الطرفين (المصدر والمستورد) الى محاولة حفظ حقوقه، والابتعاد عن المخاطر التي تواجههما، وكما يعلم الجميع أن جل العمليات التجارية الدولية محفوفة بمخاطر تجارية متعددة (مخاطر عدم السداد، مخاطر اسعار الصرف، مخاطر الاسعار، مخاطر التكاليف.....وغيرها) ولهذا يسعى طرفا التجارة الدولية (المصدر والمستورد) الى تغطية هذه المخاطر والتحوط منها، لذا فانه مباشرة بعد الاتفاق التجاري يقوم المستورد عادة بطلب ضمانات بنكية دولية لتغطية المخاطر البنكية والتجارية المحتملة، كما يتفق الطرفان على شروط هذه الضمانات البنكية الدولية ومواصفاتها ونسبة الضمان ومدة وطرق التعويض في حالة وجود خلل في العملية التجارية، وشروط اخرى وبعد الاتفاق بينه وبين المستورد حول نوع الضمان الممنوح وقيمة الضمان ومدة الضمان وشروط اخرى يجب ان تنتهي بقبول الطرفين.

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الشؤون الخارجية، 2019 /04/ 20، من الساعة 00-14. 00-16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: المرحلة الثانية

بعد اتفاق الطرفين حول العملية التجارية والاتفاق حول الشروط ومواصفاتها ونوع الضمانات المقدمة، يتقدم المصدر إلى بنكه الأجنبي، بنك الضمان بطلب كتابي يتضمن طلب تقديم ضمان لصالح المستورد في بلد آخر عن طريق بنكه الضامن للعملية التجارية ويقدم له شروط الضمانات التي اتفقا عليها مع المستورد ونوع الضمان المتفق عليه، وعلى هذا الأساس يقوم بنك الضمان بإصدار ضمان المضاد، وفي المقابل يتقدم المستورد إلى بنكه لإعلامه بشروط الضمان، والمواصفات التي اتفق عليها مع المصدر، كما يأخذ منه قبول منحة الضمان وإعلامه بوصول ضمان مضاد من البنك الأجنبي.

ثالثا: المرحلة الثالثة

يقوم بك المصدر (بنك الضمان)، بالبلد الأجنبي بإصدار ضمان مضاد حسب نوع الضمان المتفق عليه وحسب قوانين وشروط العملية التجارية، حيث بمقتضى هذا الضمان يكون بنك المصدر قد وافق على أن يضمن في المصدر في حال أخل بالعقد التجاري، والتعويض عند أول مطلب من بنك المستورد (البنك الضامن).

رابعا: المرحلة الرابعة

بعد قيام بنك المصدر (بنك الضمان) بإصدار الضمان المضاد، يقوم بإرسال خطاب إلكتروني، (جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك) وهو "نظام إلكتروني على مستوى عال من الكفاءة، حيث يربط جميع البنوك العالمية في مجال تبادل الرسائل، والمعلومات بين البنوك مختلف الدول، ويهدف هذا النظام إلى تقديم أحدث الوسائل العلمية، تبادل الرسائل والمعلومات بين جميع أسواق المال، من خلال البنوك المسؤولة عن تنفيذ ذلك بمختلف الدول وبذلك يتمكن المشترك من مقابلة احتياجات العملاء الأجانب والمحليين أيضا".

بعد مدة قصيرة حوالي 10 دقائق يصل الضمان المضاد، إلى مديرية التجارة الخارجية بالجزائر العاصمة، وهي مديرية المسؤولة عن جميع عمليات التجارة الخارجية، المتعلقة بالبنك الخارجي الجزائري على نطاق 48 ولاية في الجزائر، وتقوم مديرية التجارة الخارجية بدورها بإرسال الضمان المضاد إلى وكالة البنك الخارجي بالولاية عن طريق الفاكس.

خامسا: المرحلة الخامسة

يتم التأكد من صحة الضمان المضاد ومن جميع المعلومات التي يحتوي عليها (أطراف الضمان، مبلغ الضمان بالأرقام والأحرف، نوع الضمان، نسبة الضمان، شروط بدأ تنفيذ الضمان، شروط رفع اليد على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضمان، ومدة صلاحيته، وبعض الرموز الخاصة بالضمان)، كما يتم التأكد من رمز الـ Swift الخاص بالبنك المرسل (بنك الضمان).

بعد مراجعة جميع المعلومات الخاصة بالضمان المضاد والشروط المتفق عليها بين المصدر والمستورد وفي حالة ما إذا تبين أن هناك خلل في الشروط، يتم تبادل الـ Swift بين البنكين، من أجل قبول الضمان المضاد، والاتفاق حول الشروط بعد أن تتم عملية التأكد من جميع المعلومات المذكورة أعلاه، ويتم الاتفاق بين البنكين حول الشروط يحتاج مدير مصلحة التجارة الخارجية والمكلف بالضمانات البنكية الدولية، للموافقة على نص الضمان من المدير ومديرية التجارة الخارجية بالعاصمة ليتم تقديمه إلى مديرية الشؤون القانونية، ليتم التأكد من وضعيته وبعد هذه الخطوات الملاحظات يتم إرسال رسالة متضمنا جميع التعديلات الأساسية إلى البنك المراسل (بنك الضمان).

سادسا: المرحلة السادسة

بعد الاتفاق مع بنك المصدر والتناقش معه حول شروط الضمان، يطلب بنك المستورد (البنك الضامن) من المستورد تقديم طلب قبول كتابي للضمان، من أجل قبول الضمان بكافة شروطه وجميع مواصفاته.

- في حالة قبول المستورد للضمان يقوم بنك المستورد، (البنك الضامن) بإرسال رسالة مشفرة للبنك المراسل تأكد قبول الضمان من طرف المستفيد.

- في حالة ما لم يتم الموافقة على نص الضمان يقوم بنك المستورد (البنك الضامن) بإرسال رسالة مشفرة البنك المراسل إعلامه بالرفض وانتظار جوابه.

سابعا: المرحلة السابعة

مباشرة بعد تقديم المستورد طلب القبول الكتابي، يقوم البنك بإصدار الضمان المتفق عليه ويدخل هذا الضمان حيز التنفيذ، من تاريخ اصداره مباشرة إلى غاية تاريخ رفع اليد عن هذا الضمان التاريخ المتفق عليه سابقا.

ثامنا: المرحلة الثامنة

بعد مرور جميع المراحل السابقة يأتي دور البنك لتحصيل عمولة إصداره للضمان، التي تسدد على شكل اقساط كل ثلاثة أشهر ابتداء من الشهر الثالث بعد إصدار الضمان، إلى غاية انتهاء مدة صلاحية الضمان،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجدر الإشارة إلى أن العمولة يتحملها المصدر عموما، حيث يدفعها المصدر كل ثلاث أشهر إلى بنكه الذي بدوره يحولها إلى البنك المصدر للضمان، كما يتحمل المصدر خدمات السويفت، والطابع الضريبي، وضرائب على عمليات البنوك، والتأمينات وخدمات أخرى .....

تاسعا: المرحلة التاسعة

هذه المرحلة هي مرحلة استثنائية، حيث تكون هذه المرحلة في حالة وجود خلل في شروط العملية التجارية الدولية وتبدأ هذه المرحلة بتقدم المستورد بطلب كتابي إلى بنكه يعلمه بوجود خلل يدفعه إلى المطالبة باسترجاع حقوق الضمان، (تعويض يساوي مبلغ الضمان) بعد ذلك يقوم بنك المستورد بمراسلة بيك المصدر كتابيا، ويطالبه باسترجاع مبلغ الضمان المتفق عليه، هذا الأخير يلزم المصدر بدفع مبلغ الضمان، ويقوم بتسديده مباشرة، وبدوره بتلك المستورد يقوم بتعويض المبلغ للمستورد[1].

الفرع الثاني: أمثلة تطبيقية حول الضمانات البنكية الدولية بوكالة البنك الخارجي الجزائري رقم 094

سيتم التطرق في هذا الفرع إلى نوعين من أنواع الضمانات البنكية الدولية على شكل أمثلة تطبيقية ألا وهي ضمان حسن التنفيذ وضمان استرجاع التسبيق.

أولا: مثال تطبيقي حول ضمان حسن التنفيذ

في إطار توسيع مجال خدماته قام مصنع X الوادي متخصص في صناعة الآجر، باقتناء معدات وأدوات وآلات جد متطورة من الخارج، وذلك من أجل إعطاء دفعة قوية من أجل تطوير منتجاته، وصناعة مواد ذات جودة ودقة أكبر، حيث أقام صاحب هذا المصنع بإمضاء عقد تجاري مع مصنع فرنسي، موضوعه بمجموعة من الآلات والمعدات الخاصة بصناعة الأجر، وهذا بتاريخ 2016/02/10 ويحتوي هذا العقد على مجموعة من الاتفاقيات والشروط خاصة بعمليات الدفع والنقل والتسليم والتركيب وشروط أخرى، من بينها حصول المستورد الجزائري على ضمان حسن التنفيذ، الذي يضمن للمستورد الجزائري تغطية مخاطر مختلفة، وحصوله على المعدات والآلات حسب المواصفات والجودة المتفق عليها، بالإضافة إلى قيام الشركة الفرنسية بتركيب هاته الآلات والمعدات، كما يقضي هذا الضمان أنه في حالة تجاوز الشروط المتفق عليها فإن المستورد من حقه الحصول على تعويض بـ 10 % من مبلغ العقد، (12.500.000 أورو) أي 125.000 أورو.

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الشؤون الخارجية، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أجل إصدار هذا الضمان الذي اتفق عليه كل من المستورد والمصدر، تقدم المصدر إلى بنكه ABC بنك المؤسسة العربية المصرفية يطلب اصدار ضمان مضاد، وكذلك المستورد X، الذي تقدم إلى بنك الخارجي الجزائري بوكالة الوادي، رقم BEA 094 بطلب إصدار ضمان التنفيذ الجيد، موافق للشروط التي ستصل على شكل ضمان مضاد من طرف بنك ABC، ومن أجل ذلك قام بنك ABC بنك المؤسسة العربية المصرفية بإصدار ضمان مضاد بقيمة 125.000 أورو أي 10 % من مبلغ الصفقة وإرساله إلى بنك الخارجي الجزائري، عن طريق نظام ال Swift الذي استلمته مديرية التجارة الخارجية، بالجزائر العاصمة وارسلته إلى وكالة البنك الخارجي الجزائري، رقم BEA 094 الوادي عن طريق Swift ، ومن أجل التأكد من صحة الضمان المضاد الذي أرسله بنك، ABC ومن جميع المعلومات التي يحتوي عليها أطراف الضمان، المصنع الجزائري X والمصدر الفرنسي، مبلغ الضمان بالأرقام والأحرف، نوع الضمان (ضمان حسن التنفيذ)، نسبة الضمان (10 %)، شروط بدأ تنفيذ الضمان، شروط رفع اليد على الضمان ومدة صلاحيته (إلى غاية 2016/11/30)، وبعض الرموز الخاصة بالضمان (LG011008) كما يتم التأكد من رمز ال Swift الخاص بالبنك المرسل (بنك الضمان).

بعد مراجعة جميع المعلومات الخاصة بالضمان المضاد والشروط المتفق عليها بين المصدر والمستورد من طرف وكالة البنك الخارجي الجزائري، BEA 094 تبين أن هناك خلل في الشروط، وعليه تم المناقشة مع بنك ABC وتم تبادل الـ Swift بين البنكين من أجل قبول الضمان المضاد والاتفاق حول الشروط.

حتى تم الاتفاق بين البنكين حول جميع الشروط، وعليه قام مدير مصلحة التجارة الخارجية والمكلف بالضمانات البنكية الدولية على مستوى وكالة البنك الخارجي الجزائري BEA 094، بالموافقة على نص الضمان كما حصل على موافقة المدير ومديرية التجارة الخارجية بالعاصمة، ثم تم إرسال رسالة متضمنة لجميع التعديلات الأساسية إلى البنك المراسل (بنك الضمان).

بعد جميع الخطوات السابقة قام بنك الـ BEA بإعلام زبونه (صاحب مصنع الأجر)، بأن المصدر الأجنبي قد وضع تحت تصرفه ضمان حسن التنفيذ، كما طلب منه تقديم طلب كتابي، (طلب قبول كتابي).

وبعدها قام البنك الخارجي الجزائري من خلال وكالة الوادي 094، بإصدار ضمان حسن التنفيذ الذي يمثل 10% من مبلغ الصفقة أي 125.000 أورو، حيث يدخل هذا الضمان حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ إصداره، الى غاية رفع اليد على هذا الضمان وهو 03 / 10 / 2016، ويقوم المصدر عن طريق بنكه بدفع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمولات (مبلغ العمولة = 125000*5%) على شكل أقساط ثلاثية (3 أشهر) ابتداء من الشهر الثالث بعد إصدار الضمان على ثلاث دفعات بتاريخ 2016/09/01 على بنك المصدر ABC تحويل مبلغ (3125 اورو)، للبنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي وهذا المبلغ يمثل القسط الأول لعمولة اصدار ضمان التنفيذ الجيد من طرف بنك القرض.

بعد ثلاثة أشهر وبتاريخ 11/ 2016/30، على بنك المصدر ABC القيام بتحويل مبلغ (3125 اورو)، للبنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي وهذا المبلغ يمثل القسط الثاني لعمولة اصدار ضمان التنفيذ الجيد من طرف بنك القرض.

بعد تسديد القسط الثاني من العمولة بتاريخ 11 / 30 / 2016، والذي يمثل الدفعة الأخيرة للعمولة، يتم رفع اليد عن الضمان تلقائيا بعد تسديد القسط الأخير للعمولة وانتهاء تاريخ صلاحية الضمان[1]. والشكل التالي بين مراحل سير ضمان حسن التنفيذ في العملية التجارية السابقة:

الشكل رقم 03: مراحل سير ضمان حسن التنفيذ في المثال التطبيقي السابق

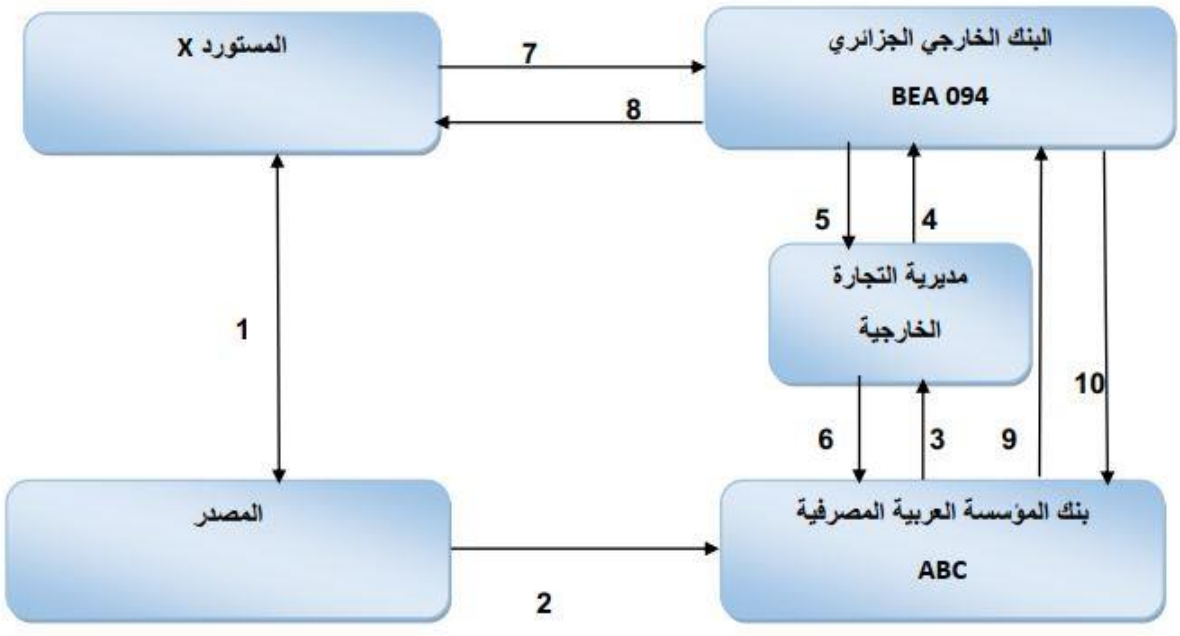

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من رئيس مصلحة الشؤون الخارجية

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الشؤون الخارجية، 2019 /04/ 21، من الساعة 00-14 إلى 00-16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عموما نجد أن المراحل التي مر عليها ضمان التنفيذ الجليد في المثال التطبيقي السابق تتمثل في الآتي:

1- اتفاق تجاري بين المصدر الأجنبي والمستورد X والاتفاق على شروط تقديم ضمان حسن التنفيذ للمستوردX.

2- تقدم المصدر إلى بنكه ABC بطلب بإصدار ضمان وارساله إلى البنك الخارجي بالجزائر.

3- يقوم البنك ABC بإصدار ضمان مضاد وإرساله إلى البنك الخارجي بالجزائر عبر الـ Swift.

4- استلمت مديرية التجارة الخارجية التابعة للبنك الخارجي الجزائري الضمان المضاد وأرسلته بدورها إلى وكالة الوادي رقم BEA 094.

5- استلمت وكالة BEA رقم 094 الضمان المضاد وبعد مراجعة كامل الشروط وأرسل رسالة إلى مديرية التجارة الخارجية واعلمها بقبوله الشروط الضمان المضاد.

6- استلمت مديرية التجارة الخارجية التابعة للبنك الخارجي الجزائري وارسلته إلى بنك ABC بالبلد الأجنبي.

7- المستورد X يقدم طلب قبول كتابي للضمان المضاد.

8- وكالة BEA تقوم بإصدار ضمان حسن التنفيذ لصالح المستورد X.

9- المصدر الأجنبي يدفع العمولة عن طريق أقساط كل ثلاثة أشهر عن طريق بنكه ABC لصالح وكالة البنك الخارجي الجزائري.

10- يتم رفع اليد عن الضمان تلقائيا بعد نهاية صلاحية الضمان وتسديد الدفعة الأخيرة للعمولات

ثانيا: مثال تطبيقي حول ضمان استرجاع التسبيق بوكالة البنك الخارجي الجزائري بالوادي رقم 094.

بغرض تطوير مصنعها أكثر والسعي إلى تحسين جودة منتجاتها، تقدم مصنع للعجائن بولاية الوادي لاقتناء معدات وآلات ذات تكنولوجيا عالية من الخارج، فاستعان بخبرة الإيطاليين في مجال العجائن، بغرض الحصول على جانب من جوانب التكنولوجيا لديهم، وإعطاء دفعة قوية للمصنع الذي يعد حديث النشأة، وتطوير منتجاته أكثر حيث قام صاحب هذا المصنع بتاريخ 2015/02/24 بإبرام اتفاق تجاري مع مصنع إيطالي، موضوعه بمجموعة من الآلات والمعدات الخاصة بصناعة العجائن ويحتوي هذا العقد على جملة من الشروط، خاصة بعمليات الدفع والنقل والتسليم والتركيب وشروط أخرى، من بينها تقدم المصنع الجزائري، تسبيق حتى يتم صنع هذه الآلات والمعدات، ويتمثل هذا التسبيق ب 15% من مبلغ الصفقة 1.230.000 أورو أي تسبيق بقيمة (184.500) من أجل ضمان المستورد لاسترجاع تسبيقه في حال لم يف المصدر بصنع المعدات والآلات، قام المستورد الجزائري بطلب ضمان استرجاع التسبيق من المصدر الذي وافق على منحه الضمان، ومن أجل هذا تقدم المصدر الأجنبي إلى بنكه ABC، الذي قام بإصدار ضمان مضاد مطابق للمواصفات التي اتفق عليها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستورد والمصدر، وأرسله إلى البنك الخارجي الجزائري عن طريق نظام الـ Swift حيث استقبلته مديرية التجارة الخارجية الخاصة بالبنك الخارجي الجزائري بالجزائر العاصمة، والتي بدورها ارسلته إلى وكالة البنك الخارجي الجزائري BEA رقم 094 بولاية الوادي، وبعد نقاش حول قيمة الضمان بين البنكين ABC وBEA تبادل الطرفان هذا النقاش عن طريق نظام الـ Swift.

قام البنك الخارجي الجزائري بإعلام زبونه (صاحب مصنع العجائن)، بأن المصدر الأجنبي (الإيطالي) قد وضع تحت تصرفه ضمان حسن استرجاع لتسبيق قيمته (184.500) في حالة لم يقم بالعقد التجاري، كما هو متفق عليه وطلب منه تقديم طلب كتابي (طلب قبول كتابي)، ومن جهة المستورد قام بإعداد طلب قبول كتابي وأوضح فيه قبوله بجميع الشروط، التي تحتوي عليه اعقد الضمان المضاد، وبدوره قام البنك الخارجي الجزائري من خلال وكالة الوادي رقم 094 بإصدار ضمان استرجاع التسبيق، الذي يمثل 10% من مبلغ الصفقة، أي (184500) أورو، ويدخل هذا الضمان حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ تقدم التسبيق إلى غاية انتهاء تاريخ صلاحية الضمان، أي تاريخ رفع اليد على هذا الضمان وهو 2016/03/31، ويقوم المصدر عن طريق بنكه، بدفع العمولات (مبلغ العمولة = 184500*5%) كل 3 أشهر ابتداء من الشهر الثالث بعد اصدار الضمان بتاريخ 2015/09/01 قام بنك المصدر ABC بتحويل مبلغ (2767.5 أورو) لبنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي وهذا المبلغ يمثل القسط الأول لعمولة إصدار ضمان التنفيذ الجيد من طرف البنك.

بعد 3 أشهر وبتاريخ 2015/12/01 قام البنك المصدر ABC بتحويل مبلغ (2.767.5 أورو) لبنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي وهذا المبلغ يمثل القسط الثاني لعمولة اصدار ضمان التنفيذ الجيد من طرف البنك.

بعد 6 أشهر من تاريخ إصدار الضمان وبتاريخ 2016/03/01 قام بنك المصدر ABC القيام بتحويل مبلغ 2767.5 أورو لبنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي، وهذا المبلغ يمثل القسط الثالث لعمولة اصدار ضمان التنفيذ الجيد من طرف بنك القرض، بعد شهر من ذلك وبتاريخ 2016/03/31 قام بنك المصدر ABC بتحويل القسط الأخير من العمولة (922.5) أورو، للبنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي.

ويتم رفع اليد عن الضمان تلقائيا بعد تسديد القسط الأخير للعمولة وانتهاء تاريخ صلاحية الضمان أي بتاريخ 2016/03/31. والشكل التالي يبين مراحل سير ضمان استرجاع التسبيق في العملية التجارية السابقة[1]:

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الشؤون الخارجية، 2019 /04/ 26، من الساعة 00-14. 00-16

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم 4: مراحل ضمان استرجاع التسبيق في المثال التطبيقي السابق

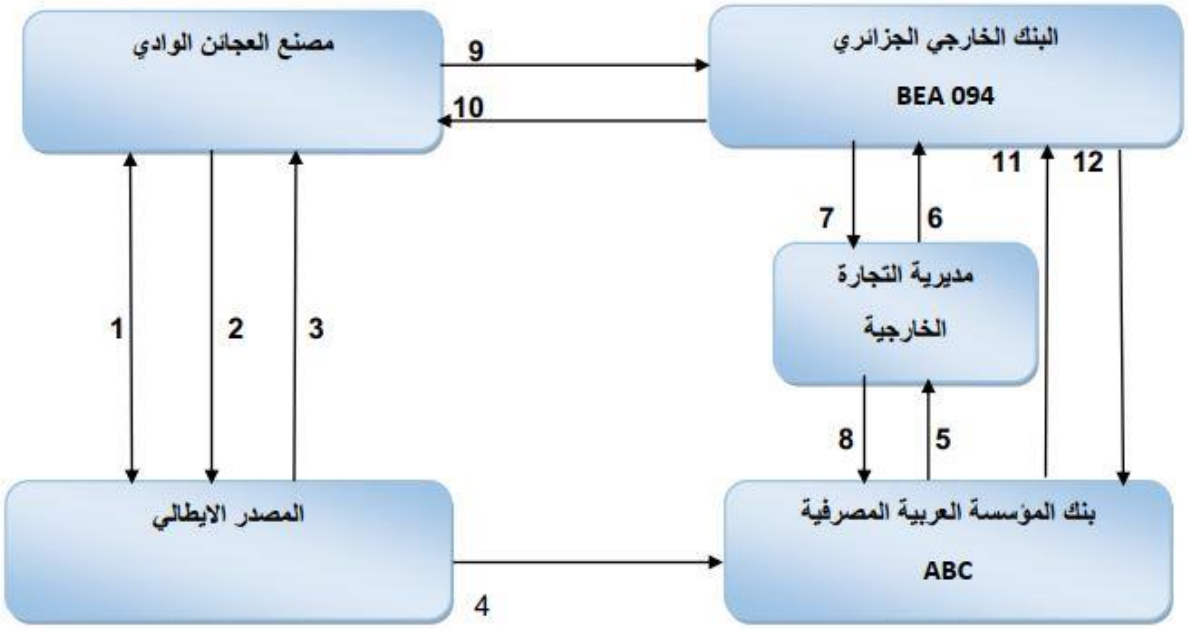

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: معلومات مقدمة من رئيس مصلحة الشؤون الخارجية.

عموما نجد أن مراحل سير ضمان استرجاع التسبيق في المثال التطبيقي السابق تتمثل في ما يلي:

1- اتفاق تجاري بين المصدر الإيطالي والمستورد صاحب مصنع العجائن (الجزائري) حول معدات وآلات

2- المستورد الجزائري منح تسبيقا ب 184.500 أورو للمصدر الإيطالي بناءا على طلبه.

3- المستورد الجزائري يطلب من المصدر الإيطالي منحه ضمان استرجاع التسبيق في حالة وقوع خلل في شروط العقد.

4- تقدم المصدر إلى بنكه ABC بطلب بإصدار ضمان مضاد وإرساله إلى بنك BEA بالجزائر.

5- يقوم البنك ABC بإصدار ضمان مضاد وإرساله إلى البنك الخارجي بالجزائر عبر الـ Swift.

6- استلمت مديرية التجارة الخارجية التابعة للبنك الخارجي الجزائري الضمان المضاد وأرسلته بدورها إلى وكالة BEAرقم 094.

7- استلمت وكالة BEA رقم 094 الضمان المضاد وبعد مراجعة كامل الشروط أرسلت رسالة إلى مديرية التجارة الخارجية واعلمتها بقبولها لشروط الضمان المضاد

8- استلمت مديرية التجارة الخارجية التابعة للبنك الخارجي الجزائري وارسلته إلى بنك ABC بالبلد الأجنبي.

9- المستورد X يقدم طلب قبول كتابي للضمان المضاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10- وكالة BEA رقم 094 تقوم بإصدار ضمان حسن التنفيذ لصالح المستوردX

11- المصدر الأجنبي يدفع العمولة (2767.5 أورو 3 أشهر) على شكل 3 دفعات ثمن إصدار الضمان عن طريق بنكه ABC لصالح وكالة بنك BEA رقم 094.

12- المصدر يدفع القسط الأخير من العمولة ويتم رفع اليد تلقائيا عن الضمان بتاريخ 2016/03/31.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

ويعتبر البنك الخارجي الجزائري من بين أهم البنوك الناشطة في الساحة الوطنية، وأقدمها على اعتبار أن معظم أنشطته تتولى مهام دولية عديدة، ومن بين تلك المهام قيامه بمختلف عمليات تمويل التجارة الخارجية، وتقديمه لعدة أنواع من الضمانات البنكية الدولية المتعلقة بالتجارة الخارجية، وكما تم سرد مختلف النتائج المتوصل إليها من الدراسة الميدانية من البنك الخارجي الجزائري بوكالة الوادي، BEA 094 استطعنا أن تستخلص أن الوكالة البنكية تعتمد على عدة أنواع من الضمانات البنكية الدولية، فقد عالج البنك الخارجي الجزائري من سنة2015 إلى غاية أفريل 2018، عددا معتبرا من الضمانات البنكية الدولية، الموجهة للتصدير والاستيراد حوالي 109 ضمان من بينهم 9 حالات موجهة للتصدير وكانت قيمة هاته الضمانات على مدار الـ 4 سنوات الأخيرة حوالي 1.295.892.000دج، وكانت معظم الضمانات المقدمة هي ضمانات الحسن التنفيذ وضمانات استرجاع التسبيق بينما لم يمنح ضمان المناقصة خلال الفترة من 2015-2018 سوى مرتين، في حين لم تمنح الأنواع الأخرى ولا مرة (ضمان اقتطاع الضمان وضمان القبول المؤقت) كما عالج بنك البنك الخارجي الجزائري بوكالة الوادي صفقات تجارية دولية بقيمة 10.227.470.365دج.

وفي ما يلي جدول يبين الضمانات الممنوحة من طرف وكالة الوادي BEA 094 خلال فترة 2015-2018.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 03: الضمانات الممنوحة من طرف وكالة الوادي BEA 094 خلال فترة 2015-2018

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018 (جانفي-افريل)
عدد الضمانات الممنوحة من BEA 094	41	35	23	10
قيمة الضمانات الممنوحة من BEA 094	519.436,000 دج	353.108,000 دج	266.328.000 دج	157.020.000 دج
نسبة الضمانات من قيمة الصفقات	%13	%12.5	%14.5	%10
مبلغ التجارية الدولية المتعلقة بالضمانات الدولية	3.995.661.538 دج	2.824.864.000 دج	1.836.744.827 دج	1.570.200.000 دج

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من رئيس مصلحة الشؤون الخارجية

في الجدول أعلاه يتضح لنا أن البنك الخارجي الجزائري يقدم عدد معتبر من الضمانات البنكية الدولية كل سنة، مما يدل على رغبة البنك في المساهمة في تنمية التجارة الخارجية، وتنميتها وتحفيز المستثمرين للمبادلات التجارية الدولية من خلال هاته الضمانات البنكية، وتقنيات أخرى لتمويل التجارة الخارجية. كما تستقبل وكالة الوادي BEA 094 حوالي 60 ملف استيراد وتصدير في السنة، حيث يتم قبول من 40-50 ملف، بينما ترفض البقية لعدم مطابقتها كما أن الملفات المقبولة للاستيراد والتصدير معظمها تطلب ضمانات لتغطية مخاطر التجارة الخارجية، بينما نجد من 7 إلى 8 مستوردين ومصدرين لا يطلبون ضمانات لأسباب راجعة إلى الثقة بين الطرفين.

إن المراحل الأساسية للضمانات البنكية توحي أن هناك جانب من التعقيد والغموض أثناء تنفيذ الضمانات، وأثناء مختلف مراحلها لكن في الواقع العملي، فإن هناك تسهيلات كبيرة في هذا الجانب حيث تسعى الدول بمختلف جنسياتها وقوانينها إلى تسهيل تدفقات التجارة الخارجية بين الدول، وكل ما يتعلق بها كما أن غرفة التجارة الخارجية سنت عدة قوانين مشتركة في ما يخص الضمانات البنكية الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يعد ضمان حسن التنفيذ الأكثر طلبا في وكالة البنك الخارجي الجزائري، وغيرها من الوكالات في الجزائر، حيث عادة ما يتبع جل العمليات التجارية، نظرا لخصوصياته ومميزاته التي يسعى أطراف التجارة دائما للحصول عليها، من خلال التنفيذ الحسن للعملية التجارية.

وبالرغم مما حققته البنوك الجزائرية من نتائج إلا أنها لا تتعامل بكل أنواع الضمانات البنكية، مقارنة بالدول الأوروبية وذلك راجع بعض المعوقات والتي تتمثل في الآتي:

– أسلوب المستثمرين (الجزائريين بالخصوص) الذين يسعون إلى تخفيض التكاليف، يجعلهم يتهربون من الضمانات البنكية الدولية دون دراية بما سيترتب عن ذلك.

– أن الضمانات البنكية الدولية لا تغطي المخاطر السياسية، فهي فقط تقلل منها كما هو الحال بالنسبة للمخاطر التي قد تنجم عن اختلاف القوانين المطبقة من طرف الدول.

– المستثمرين يلجؤون إلى وسائل أخرى لتجنب المخاطر التي قد تنجم عن تمويل التجارة الخارجية، كاللجوء إلى التأمين على المخاطر من طرف مؤسسات التأمين.

– بعض القوانين الغير العادلة للضمانات البنكية الدولية، كإجراء رفع اليد الذي يقدم من طرف الزبون قبل انتهاء صلاحية الضمان، الذي قد تصحبه خسارة والمتمثلة في دفع قيمة الضمان بأكمله زيادة عنه الفوائد والعمولات المترتبة عليه في حالة ما إذا لم يسلم في الآجال المحددة أي قبل انتهاء الصلاحية، وذلك بدون صدور أي خطأ أو خلل في تنفيذ التزامات الزبون تجاه المستفيد، مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفتها المرتفعة التي تصل إلى 15% من قيمة العقد التجاري.

– أن أغلب المستثمرين المستوردين الجزائريين هم أصحاب مال، وليسوا أصحاب خبرة في مجال المعاملات الدولية ولا يعرفون طرق التحوط من المخاطر التجارية، بل وحتى المخاطر التي تواجههم، وبالتالي لا يتعاملون بالضمانات البنكية الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصـــــة:

من خلال دراسة موضوع الضمانات البنكية الدولية توصلنا إلى هناك مساهمة كبيرة للضمانات البنكية الدولية في نمو التجارة الخارجية، كما أن لها دور فعال في تغطية المخاطر المصاحبة لها إلا أنها تواجه صعوبات في تغطية المخاطر السياسية بحيث لا يمكن تغطيتها بشكل كامل فقد تساهم فقط في التقليل منها، كما هو الحال بالنسبة للمخاطر التي قد تنجم عن اختلاف القوانين المطبقة من طرف الدول، رغم توحيد القواعد التي تخص هذا النوع من الضمانات من طرف غرفة التجارة الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال دراستنا لموضوع الضمانات البنكية الدولية اتضح لنا أن للبنوك التجارية دور كبير في تنمية التجارة الدولية، من خلال تقنيات التمويل والضمانات البنكية التي تمنحها، حيث تعتبر هذه الضمانات المحرك الأساسي للتجارة الدولية، فهي تسهل و تنشط حركة المبادلات التجارية الدولية بالنسبة لعمليات التصدير والاستيراد على حد سواء، ومن خلال هذا الموضوع فمنا محاولة توضيح أهمية العلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والضمانات البنكية الدولية التي تمنحها القطاع المصرفي، حيث يقوم هذا الأخير بالتنسيق والتماشي مع الوضع الجديد للمبادلات التجارية الدولية بالاستعانة بالوسائل المستعملة في تمويل وترقية قطاع التجارة الخارجية، ومن بين هذه الوسائل نجد الضمانات البنكية التي أخذت مكانة هامة في جميع العمليات التجارية الخارجية في إطار قوانين عمليات الدفع وتبرئة الذمم، وكذا استلام السلع وغيرها، محافظة بذلك على حقوق جميع الأطراف أي المصدر والمستورد وأيضا البنوك، وتعتبر الضمانات البنكية الدولية من أخطر الأعمال المصرفية وأكثرها دقة، فهي تتطلب كفاءة مصرفية عالية وخبرة واسعة وعميقة ودقيقة بالأسواق الوطنية والخارجية، خاصة أنها تتم على المستوى الدولي، وقد لاحظنا من خلال تربصنا في البنك الخارجي الجزائري الوادي، مدى أهمية الضمانات البنكية الدولية كما اتضح لنا الدور الكبير لها، والذي يساهم بقوة في رفع وترقية التجارة الخارجية وتنميتها.

اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى التي ترى بأن الضمانات البنكية الدولية تمر بمراحل مختلفة حسب نوع الضمانات البنكية الدولية فإن هذه الفرضية خاطئة فالضمانات البنكية الدولية تمر بمراحل مشتركة أثناء اصدارها وتختلف في بعض النقاط.

- في ما يخص الفرضية الثانية التي ترى بأن البنوك الجزائرية تقدم ضمانات متعلقة بالقروض كما تقدم ضمانات متعلقة بالتجارة الدولية بالتجارة الدولية فتؤكد من خلال إيضاح حالة البنك الخارجي الجزائري الذي يقدم سلسلة من الضمانات المختلفة فمنها ما هي ضمانات ائتمانية خاصة بالقروض ومنها ضمانات بنكية دولية كأدوات خاصة بالتجارة الخارجية.

- بالنسبة للفرضية الثالثة التي ترى بأن الضمانات البنكية الدولية في الجزائر تساهم في تنمية التجارة الخارجية، من خلال توفير الأمان والثقة الأطراف التجارة الخارجية فهي صحيحة، وصحتهما تبرز من خلال أن الضمانات البنكية الدولية تغطي بعض الأخطار التي تواجه المستثمرين الجزائريين، كونها صادرة من البنوك التي تلعب دور الضامن في العملية التجارية، وهذا ما يشجع المستثمرين على زيادة معاملاتهم التجارية، وبالتالي تنمية التجارة الخارجية الجزائرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج نظرية وأخرى تطبيقية، في الجانب النظري نجد ما يلي:

– حتى تكون عمليات التجارة الخارجية في غنى عن المخاطر المحتملة، وغير المتوقعة التي تتعرض لها أثناء مراحل سيرها، فلا بد من إرفاقها بالوثائق اللازمة والضرورية واختيار وسيلة الدفع بدقة وعناية، لتجنب تحمل تكاليف أكبر، وحتى تضمن للمصدر وصول المبلغ المحدد في الوقت المفروض.

– لتنظيم التمويل للتجارة الخارجية والتحكم في الأخطار، وضعت الضمانات البنكية لتوفير مطلب الائتمان لتقليص التباعد الجغرافي والقانوني بين المتعاملين الاقتصاديين.

– أن للضمانات البنكية الدولية دور كبير وفعال في ترقية التجارة الخارجية، وتغطية المخاطر المصاحبة لها إلا انها تواجه صعوبات في تغطية المخاطر السياسية نظرا لاختلاف القوانين والتشريعات بين الدول.

– إن غياب الثقافة البنكية في أوساط المتعاملين الجزائريين المستثمرين في مجال التجارة الخارجية، يعد أكبر عائق للتجارة الخارجية في الجزائر، كما أن التكلفة المرتفعة للضمانات التي تصل إلى 50% بالمائة من قيمة العقد التجاري تعتبر عائقا أمام هاته الضمانات.

– تلعب البنوك الدور الأساسي في تمويل التجارة الخارجية، كما أنها تخلق جو من الثقة والضمان لدى المتعاملين الاقتصادين، فهي تعتبر القلب النابض في تمويل التجارة الخارجية ويعتبر البنك الخارجي الجزائري من أقدم البنوك في الجزائر وأكبرها تعاملا في حال التجارة الخارجية.

التوصيات:

هناك مجموعة من التوصيات التي نتقدم بها وهي تمثل تلخيصا لهذا البحث إضافة له من أجل الوصول صورة متكاملة حول موضوع الدراسة والتي سنعرضها على الشكل التالي:

– محاولة نشر الثقافة البنكية في أوساط المتعاملين في مجال التجارة الخارجية من خلال التعريف بالتقنيات والضمانات البنكية التي تقدمها البنوك ودورها في تقليل المخاطر في المبادلات التجارية.

– العمل على تحفيز المتعاملين وتقدم تسهيلات لهم في مجال الضمانات البنكية الدولية بمختلف أنواعها، خصوصا مستوردي المصانع، وذلك للنهوض بالاقتصاد الوطني، دون مستوردي السلع الاستهلاكية غير الضرورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– ضرورة التنسيق بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية سواء كانت بنوك أو غيرها، من خلال فرض التربصات الميدانية للطلبة على مختلف المؤسسات عن طريق اتفاق مسبق بين الجامعة وهذه الأخيرة، وهذا حتى يتسنى للطالب إتمام مذكرته دون تأخيرات أو عراقيل.

– محاولة إعطاء نظرة عامة عن واقع تمويل التجارة الخارجية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، والارتقاء أكثر بالقطاع للوصول إلى مصاف الدول الكبرى في هذا المجال.

– الاعتماد على التكنولوجيا والمعلوماتية بشكل واسع في المعاملات التجارية الدولية.

آفاق الدراسة:

في ختام هذا البحث نرجو أن تكون هذه الدراسة في المستوى، وأن تساهم ولو جزء بسيط في إزالة الغموض الذي يكتسي مختلف عمليات التجارة الخارجية، وما لها من دور فعال في تطوير التجارة الخارجية، من خلال الإجابة عن مختلف التساؤلات كما ندع الموضوع بدراسات مستقبلية:

– دور الضمانات البنكية الدولية في تغطية مخاطر التجارة الخارجية.

– ألية وفعالية تسيير الضمانات البنكية في مجال التجارة الخارجية.

– مدى مساهمة الضمانات البنكية الدولية في تحسين قطاع التجارة الخارجية في ظل انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

I. باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، دار النشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة،2008.
2. صلاح الدين حسن السيسي، قضايا مصرفية 1، القطاع المصرفي، الاقتصاد الوطني، غسيل الأموال، ط1، دار النشر عالم الكتب، القاهرة، 2003.
3. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، كلية التجارة جامعة عين شمس مصر، الإسكندرية، 2003.
4. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
5. عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجزائرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2000.
6. فريد الصلح، البنوك والأعمال المصرفية، دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت،1989.
7. لحلو بوخاري، لعايب وليد، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،2013.

ثانيا: المذكرات والأطروحات الجامعية

8. أسيا قاسمي، تحليل الضمانات في تقيم جدوى تقديم القروض البنك، رسالة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس 2008- 2009.
9. أمينة ايدري، دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، 2011-2012، جامعة قاصدي مرباح بورقلة.
10. سليمة حوبة وآخرون، تقييم الكفاءة الإنتاجية للمصرف التجاري، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة حمة لخضر الوادي، 2013-2014.
11. ميرفيت أبو كمال، الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، 2007.
12. نورة بوكونة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011-2012.
13. هدى بن أيوب، مبدأ حسن النية في العقود، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص، قانون العقود المدنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي 2012-2013.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: قوانيـــن

14.المادة 644 من القانون التجاري الجزائري.

رابعا: الملتقيات والمحاضرات

15.حسين بلعجوز، رابح بوقرة، مداخلة بعنوان: إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، في الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات المصرفية جامعة المسيلة، يومي 22.23 نوفمبر 2007.

16.حسين بلعجوز، مداخلة بعنوان: إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة، مخاطر تقنيات، جامعة جيجل أيام 6-7 جوان 2005.

17.شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

18.مبارك بوعشة، تسيير المخاطر البنكية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27 جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

19.مبارك بوعشة، مداخلة بعنوان: ادارة المخاطر البنكية مع اشارة خاصة للجزائر، الملتقى الوطني حول الصيرفة الالكترونية التقليدية ومتطلبات التموقع الجيد، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، أيام 01-02 ديسمبر 2013.

خامسا: المقابلات

20.معطيات من البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي.

21.مقابلة مع رئيس مصلحة الشؤون الخارجية، 2019 /04/ 20، من الساعة 00-14 إلى 00-16.

22.مقابلة مع رئيس مصلحة الشؤون الخارجية، 2019 /04/ 21، من الساعة 00-14 إلى 00-16.

23.مقابلة مع رئيس مصلحة الشؤون الخارجية، 2019 /04/ 26، من الساعة 00-14 إلى 00-16.

سادسا: المواقع الإلكترونية

24.بنك Credit Agricole

25.مفهوم الشفافية والمساءلة ودور الأجهزة العليا للرقابة، متاح على الموقع، http: / / zaiou . weebly . com تاريخ الاطلاع: 16-05 -2016.

الموقع:http : / / www. Ca - Pca . NetAffaires _ Internationales - V4 / Index, HtMl

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

II. باللغة الأجنبية:

26. Claude Martin, Delierneux Martine, Les Garanties Bancaires Autonomes, Bruylant Bruxelles, Belgique, 1991.

27. Hurbert Martini Et Autres, Crédits Documentais Lettres De Crédit Caution Et Garanties 2em Edition France 2010, P508.

28. M. Remelleret, « Les Surettes Du Crédit », Edition Banque Clat, 3eme Edition, Paris, France 198.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (1): الضمان التعهدي

BANQUE EXTERIEUR D'ALGERIE
DIRECTION REGIONALE SUD
AGENCE D'EL OUED 094 TEL 032.14.10.60 FAX 032. 14.10.64

(COPIE ORIGINALE & UNIQUE)

CAUTION DE SOUMISSION

REF : .....

Nous soussignés Banque Extérieure d'Algérie Agence El Oued représentant par son directeur Mr : MAAMOUNE ABDELMADJID, agissant en qualité de mandataire de la Banque Extérieure d'Algérie. Société par action au capital de DA 230.000.000.000,00, dont le siège social est situé au 11 BLD Amirouche -Alger

1°) Certifions que la Banque Extérieure d'Algérie est agréée d'office avec dispense de cautionnement pour garantir la soumission proposée,en application de décret présidentiel n° 15/247 du 16 Septembre 2015, Portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public.

2°) Déclarons que la Banque Extérieure d'Algérie se porte caution personnelle est solidaire de : .....
Pour le montant de: .....
Passé avec: .....
Pour l'objet :.....
3°) Cette garantie couvre les risques d'inexécution ou d'exécutions incomplète et ou imparfaite par le titulaire du marché est exécutoire à première demande en l'occurrence : .....
4°) La Banque extérieure d'Algérie s'engage à effectuer, sous réserve des dispositions de l'article 654 du code civil sur ordre de l'administration contractante. Le versement des sommes dont le titulaire serait débiteur au titre du marché et ce, jusqu'à concurrence de la somme garantie ci-dessus.

La présente garantie est valable jusqu'à main levée et ce dans les conditions de l'article 45 du décret présidentiel n° 15/247 du 16 Septembre 2015, Portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public.
Bon pour caution à hauteur de .....

Fait à EL OUED LE : .....

Chef de Service **Le Directeur d'Agence**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (2): ضمان حسن التنفيذ

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
DIRECTION REGIONALE SUD
AGENCE D'EL OUED 094 **TEL 032.14.10.60 FAX 032.14.10.64**

(COPIE ORIGINALE & UNIQUE)

CAUTION DE BONNE EXECUTION ET DE GARANTIE

Caution : …../…….
Nous soussignés, Banque Extérieure d'Algérie, société par action, au Capital de D.A. 150.000.000.000,00, siège social 11 Bd. COLONEL AMIROUCHE ALGER représentée par Mr MAAMOUNE ABDELMADJID Directeur d'agence d El oued (code N° 94) cite 400 loges EL oued
Vu les clauses ……..
Enter: ……
ET: …….
Pour le montant de : (……) Pour le projet :« ……» Dispositions des l'articles 130 et 133 du décret présidentiel n° 15/247 du 16 Septembre 2015, Portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public; Emettons En faveur de: …….. Une caution de bonne exécution de : …… Représentant …% du montant sus vise qui couvre les risques D'inexécution ou d'exécution imparfaite et/ou incomplète par le titulaire du convention en l'occurrence de: …….. Ses obligations contractuelles Nous nous engageons, sous réserves des dispositions de l'article 654 du code Civil, à effectuer le paiement des sommes dont le titulaire du contrat serait Débiteur au titre du convention sus viser, à concurrence de la somme garantie Ci-dessus de : …… Nous nous engageons à effectuer à première demande de l'administration contractante …… Sans pouvoir différer le paiement ou soulever des contestations, pour quelque motif que ce soit, jusqu'à concurrence de la somme garantie, le versement des sommes dont le titulaire (……..) serait débiteur au titre du présent convention. La présente caution est valable jusqu'à la réception provisoire des travaux, Fournitures ou services telle que prévue contractuellement des la réception provisoire elle se transforme en Caution de garantie en vertu …… sera valable jusqu'à Main levée et en tout état de cause un mois après la date de réception définitive des travaux fournitures ou services .Cette caution est délivrée uniquement pour le convention de base susvisée ainsi que pour Tout autre avenant à l'exclusion de celui qui modifierait le montant du dit convention Et/ou sa durée de validité et qui pourrait avoir une incident quelconque sur la présente Caution sans accord préalable de la banque extérieure d'Algérie et la délivrance d'une Nouvelle caution correspondante.
La Banque Extérieure d'Algérie est dégagée de toute responsabilité quant aux Modifications apportées à la convention par les parties contractantes sans qu'elle En ait été avisée Par écrit et avant signature de tout avenant au convention et Qu'elle ait pu apprécier les effets Des modifications en cause. Bon pour caution à hauteur maximum de ……..

FAIT À EL OUED LE: ……..

LE CHEF DE SERVICE **LE DIRECTEUR D'AGENCE**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (3): ضمان استرجاع التسبيق

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

DIRECTION REGIONALE SUD

AGENCE D'EL OUED 094

TEL 032.14.10.60 **FAX 032. 14.10.64**

(COPIE ORIGINALE & UNIQUE)

CAUTION DE RESTITUTION D'AVANCES

CAUTION N° ../.....

Nous soussignés Mr ..... Directeur de l'agence El oued (code N° 94)

De la Banque Extérieure d'Algérie ,société par actions au capital de 150.000.000.000.00 DA dont

Le siège social est situé au 11,Bd colonel Amirouche Alger ,régie par les statuts dressés par acte notarié du 05/02/1989 .modifié et complété .

Vu les disposition des articles 124 à 134 du décret présidentiel N° 15/247 du 16 septembre 2015 portant réglementation des marchés publics et des délégations de service public .

En vertu des pouvoirs qui nous sont conférés , déclarons nous porter caution personnelle et solidaire de **MR /** ..... pour le montant du cautionnement de ..... auquel

MR / ..... est assujetti en qualité de titulaire du marché **N°**..... d'ordre ..... **DA** ..... passé avec ....., et ayant pour projet :.....

La présente caution couvre le risque de non remboursement total du montant de l'avance que la Direction des Travaux Publics de la Wilaya d'EL OUED a réglé à de Enter **MR /** ..... ,titulaire du marché susvisé

La Banque Extérieure d'Algérie s'engage à effectuer, sous réserve des dispositions de l'article 654 du code civil et sur demande écrite du bénéficiaire marché jusqu'à concurrence du montant de la caution ,ci-dessus , spécifié et ce ,au vu de la demande écrite par la Direction des Travaux Publics de la Wilaya d'EL OUED certifiant que Entre **MR** ..... , adjudicatrice dudit , a failli sec obligations contractuelles.

La présente caution diminuera au fur et à mesure des mains levées données par bénéficiaire ou à la justification des retenues opérées en conformité avec les clauses du marché.

La présent caution deviendra caduque automatiquement au remboursement intégral du montant de l'avance ou en tout état de cause, lorsque les réalisations du marché auront atteint 80% den son montant total.

Cette caution est délivrée uniquement pour le marché de base sus visé à l'exclusion de tout autre avenant qui modifierait le montant dudit contrat et/ou sa durée d validité ou comportant toute clause qui pourrait avoir une incidence quelconque sur la présente caution sans un accord préalable de la Banque Extérieure d'Algérie et la délivrance par elle d'une nouvelle caution correspondant aux nouveaux engagements contractuels qui auraient été contracté par les deux parties .

Bon pour caution à hauteur de .....

FAIT A EL OUED :.....

LE CHEF DE SERVICE **LE DIRECTEUR D'AGENCE**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق رقم (4): كفالة جمركية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE POPULAIRE

MINISTRER DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES DOUANES
DIRECTION REGIONAL DES SDOUANES DE SETIF
INSPECTION DEVISIONNARES DES DOUANES DE JIJEL
RECETTE PRINCIPALE DE DOUANES DE JIJEL
N°/107../ DRSE/ IDDJ /REC / 2018

Caution N° 167/2018 * AGREMENT DE CAUTION *****

En vertu de dispositions l égales régissant le régime des acquits à caution notamment l'article 119 du code des douanes, le receveur principale des douanes de JIJEL autorise

Nom et prénom ou raison social : [redacted]

Adresse : [redacted]

A souscrire auprès de la banque : **BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE AGENCE 094 EL OUED.**

Une caution bancaire d'un montant de (En chiffre) : **705 000,00 DA.**

(En lettres) : **sept cent cinq mille, Dinars Algérien.**

Correspondant à la déclaration **: D15 N° : 002141 DU 03/07/2018.**

Le montant concernant cet agrément de caution ne sera libéré par la banque que sur présentation d'une attestation de main levée délivrée par le receveur principale des douanes de JIJEL.

Fait a JIJEL le : 04 JUIL 2018

Visa De La Banque

Banque Exterieure D'Algerie AGENCE 94 EL-OUED

Le Receveur Principal Des Douanes

BON POUR CAUTION SOLIDAIRE A CONCURRENCE D'UN MONTANT MAXIMUM DE DA 705 000,00

الجمارك الجزائرية
شوشمال رياض
03 05 55

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com